

العلاقة المتبادلة بين أسعار الصرف وأسعار النفط الخام The interrelationship between Exchange rates and crude oil prices

دكتور/ محمد السيد محمد عطية بيبرس
Dr.Mohamed El-Sayed Moh. Attia Paybars

استاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد
جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية
استاذ زائر للمركز الدولي للسياسة العامة
كلية آندروا ينج للدراسات السياسية
جامعة ولاية جورجيا، مدينة اتلانتا
الولايات المتحدة الأمريكية

الملخص باللغة العربية:

يعتبر سعر الصرف من أهم الأسعار في الاقتصاديات الحديثة، كونه يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، خاصة في ظل العولمة وتداخل العلاقات الاقتصادية الدولية بين جميع دول العالم، وفي ظل عدم وجود عملة دولية تكتسب اسعار الصرف أهميتها باعتبارها أداة الربط بين الأسعار المحلية والاسعار الدولية للسلع والخدمات، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإنه منذ بداية اكتشاف النفط حتى يومنا هذا، ومع انتشار استخدامة على الصعيد الأقليمي والدولي، ولم تتوقف أهميته لجميع دول العالم، سواء الدول المنتجة أوالمستهلكة له على حد سواء، لكونه مورداً استراتيجياً للطاقة، تعتمد عليه كل شعوب العالم في كل مجالات حياتها اليومية، كما يعد عنصر أساسى في العلاقات الدولية في زمن السلم والحرب، فضلاً عن كونه مورداً مالياً رئيسياً للدول المصدرة له. ونظراً للتقلبات التي تصيب أسعار الصرف، وأسعار البترول، وظهور مصطلح البترودولار، لذا كان البحث المائل لبيان طبيعة العلاقة بينهما.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، سعر النفط، أسواق الصرف، أسواق النفط، العملاء.

Abstract:

The exchange rate is considered one of the most important prices in modern economies, as it affects all macro and micro economic variables, especially in light of globalization and the overlap of international economic relations between all countries of the world, and in the absence of an international currency,

exchange rates gain its importance as a tool for linking prices Domestic and international prices for goods and services, on the one hand. On the other hand, since the beginning of the discovery of oil until this day, and with the spread of its use at the regional and international levels, its importance has not ceased to all countries of the world, whether producing or consuming countries alike, as it is a strategic resource for energy, on which all the peoples of the world depend in every areas of her daily life. In view of the fluctuations that affect exchange rates and oil prices, the current research was to clarify what the exchange rates and oil prices are, as well as to show the nature of the elegance between them.

Keywords: exchange rate, oil price, exchange markets, oil markets, Customers.

مقدمة :

تعد مشكلة الصرف الأجنبي من أهم المشكلات التي تثيرها المعاملات الاقتصادية الدولية؛ التي تحدث بين المقيمين في دول مختلفة، ليس فقط مشكلة حساب قيمة هذه المعاملات، وإنما تسوية و سداد هذه القيمة، ولو أن هناك عملة دولية يقبل المجتمع الدولي التعامل بها داخلياً وخارجياً، لما كان هناك وجود لتلك المشكلة، ولكان التحاسب والدفع يتم بهذه العملة في مختلف دول العالم. وحيث يتكون العالم من دول عديدة، ولكل دولة عملتها الوطنية الخاصة بها، بالتالي فإن التبادل الدولي يتطلب وجود نوع من المقارنة بين عملات الدول وبعضها البعض، هذه المقارنة هي التي تثير مشكلة الصرف الأجنبي، والذي يعنى تلك الوسائل التي يتم الحصول عليها في دولة ما، لتسوية المدفوعات في بلد آخر، وبهذا المعنى فإن المقصود بالصرف الأجنبي هو النقود أو الأوراق التي تعطى حقاً في الحصول عليها.

يلاحظ أن الأسواق الدولية تعامل عملة أي دولة مثل أي سلعة من السلع؛ بحيث يمكن بيعها وشرائها مقابل أي عملة أخرى، ويطلق على سعر التبادل بين عملة وآخر "سعر الصرف"، ويلاحظ في الوقت الحاضر أن نشاط معظم الشركات والمؤسسات الاقتصادية لا يقتصر على حدود الدولة، وإنما أصبح التعامل مع العالم الخارجى من

سمات هذا العصر، لذا تمارس العديد من الشركات والوحدات الاقتصادية المتنوعة العديد من عمليات التجارة الدولية المتنوعة، وذلك لإستيراد وتصدير السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج، وفي غالب الأحوال تتم هذه العمليات بالعملة الأجنبية. من هنا تتبع أهمية سعر الصرف من كونه يمثل القيمة النسبية للعملات المختلفة بين شعوب ومناطق العالم، في حال القيام بعمليات التجارة الدولية، حيث يعد الجسر الذى تمر من خلاله العمليات التجارية الدولية، ومنها تجارة النفط كسلعة استراتيجية تؤثر على الدول المنتجة والدول المستهلكة على السواء^(١).

ويلاحظ أن الظروف العالمية عقب الحرب العالمية الثانية، جعلت الدولار الأمريكى أهم عملة فى العالم، بل والعملة الدولية الأولى فى العالم بلا جدال، حيث خرجت الولايات المتحدة من الحرب عام ١٩٤٥ قوة منتصرة ولم تمس الطاقة الإنتاجية لأقتصادها القومى، فى حين خرج أعدائها مهزومين، وحلفاؤها الأوربيين منهارين، نتيجة عدم الأستقرار الذى شهدته أوربا أثناء الحرب، صارت الولايات المتحدة هى الدولة الدائنة لحلفاؤها الأوربيين، وهى الدولة التى تتوافر فيها السلع والخدمات والقادرة على الاستثمار الداخلى والخارجى، وصارت نيويورك أهم مركز مالى دولى وسوق نقدية ومالية من الدرجة الأولى. وكننتيجة لهذا المركز الاقتصادى القوى، احتل الدولار الأمريكى بعد الحرب العالمية الثانية مركز الصدارة المتقدم بين كافة العملات وأصبح العملة الدولية الأولى فى العالم بلا منازع^(٢).

وحيث تميز القرن العشرين بأنه عصر البترول، وذلك لتبوء النفط مكانة عالية كمورد إستراتيجى تعتمد عليه كل الشعوب فى إستعمالاتها وحياتها اليومية، كما برزت أهميته فى المجالات السياسية والعسكرية، وأصبح سلاحاً قوياً تعتمد عليه الدول المالكة له، كونه يتمركز فى دول دون الأخرى، مما يؤدى إلى نشوب الحروب، وبسط القرارات

١ - راجع: د. يحيى محمد أبوطالب، تعريف سعر الصرف وأنواعه، والعوامل المؤثرة فيه، النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية، المجلد ٢٩ العدد ١١٦، ٢٠١٩، ص ١٦: ١٧.
٢ - راجع: د. صابر يونس صالح، تجديد دور الذهب فى نظام النقد الدولى، مجلة مصر المعاصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع القاهرة، المجلد ١٠٤، العدد ٥٠٥، ٢٠١٢، ص ٢١١ وما بعدها.

وخاصة من طرف الجهات القوية وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا إرتبط تاريخيا سعر النفط بالدولار الأمريكي، إذ يعد الدولار العملة التسعيرية للبتروول عصب الحياة، وأهم سلعة استراتيجية في هذا القرن العشرين والركيزة الأساسية لهيكل الصادرات، وبالتالي فإن أى تغيرات تطرأ على أسعار صرف الدولار ستؤثر على السوق البترولية العالمية، ومن ثم على الهيكل الاقتصادى لكل الدول المنتجة والمستوردة له^(٣).

وفى ضوء ما سبق، يثار التساؤل عن خطة الدراسة، ولكن قبل الإجابة عن هذا التساؤل، فإننا نوضح منهج الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف البحث، مصادر الدراسة، مشكلة البحث، وذلك كما يلي:

(أولاً) منهج الدراسة: نظراً لطبيعة موضوع الدراسة اعتمد الباحث على مناهج علمية مختلفة كالمنهج الاستقرائى والأستنباطى، وكذلك المنهج المقارن أحيانا، والمعززين ببعض البيانات الإحصائية المتاحة والمتعلقة بموضوع البحث.

(ثانيا) أهمية الدراسة: تنبع أهمية سعر الصرف من كونه يمثل الأداة التى تربط بين الاقتصاد المحلى والاقتصاد الدولى، باعتبار الوسيلة التى تستخدم فى تسوية وسداد المدفوعات الدولية لعمليات الإستيراد والتصدير، كما يمثل حلقة الربط بين تكلفة الإنتاج والمنتجين، والأستهلاك والمستهلكين هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى حيث يعد النفط أحد أهم مصادر الطاقة فى العالم فى الوقت الحاضر، ويشكل سلعة استراتيجية دولية للدول المنتجة والدول المستهلكة فى أوقات السلم وأوقات الحروب على السواء. ونظرا لتقلب أسعار الصرف، وكذلك أسعار النفط، صعوداً وهبوطاً، من هنا كانت الدراسة الماثلة للبحث فى العلاقة بين هذا وذاك.

(ثالثاً) أهداف البحث: يهدف البحث إلى بيان ماهية أسعار الصرف، أشكال اسعار الصرف، نظم أسعار الصرف. وكذلك بيان أنواع أسواق الصرف، أطراف التعامل فى أسواق الصرف. وبيان مفهوم النفط وأهميته الاستراتيجية، وأسعار النفط مفهومها

٣ - راجع: د. راتول محمد، أ. رقية سهلى، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأور وإنعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادى، الجزائر، المجلد ١١، ٢٠١٦، ص ٤٧٦.

وأنواعها، وأسواق النفط مفهومها وأنواعها والعوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط. وأخير بيان العلاقة بين أسعار الصرف واسعار البترول.

(رابعاً) مصادر الدراسة: اعتمد الباحث في جمع المادة العلمية للبحث على مجموعة متنوعة من المصادر والأبحاث والدراسات، حيث تم الأطلاع على مجموعة متنوعة وعديدة من الرسائل العلمية للماجستير والدكتوراه، وكتب ودوريات علمية متخصصة، وابحاث المؤتمرات والندوات، وتقارير الهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية المحلية والدولية، بالإضافة إلى الرجوع إلى بعض مواقع الإنترنت المتخصصة... الخ، لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وإعادة صياغتها بما يخدم موضوع الدراسة.

(خامساً) مشكلة البحث: في ضوء تطورات النظام النقدي الدولي، والتي أدت إلى أن الدولار الأمريكي صار بعد الحرب العالمية الثانية أقوى وأهم عملة في العالم بلا جدال، وأنه أصبح العملة الاحتياطية الأولى في العالم، وأصبح العملة الدولية الأولى في العالم بلا منازع. كما أن النفط ومنذ اكتشافه صار له أهمية اقتصادية بالغة في شتى مجالات الحياة، كونه مصدر أساسى للطاقة كما يستخدم في العديد من الصناعات. ونظرا لأهمية أسعار صرف الدولار الأمريكى والتي تؤدي إلى صعود وهبوط أسعار عديده من السلع والخدمات والمواد الخام ومن أهمها النفط، منها تأتي مشكلة البحث، لمحاولة بيان نوعية وطبيعة العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار النفط.

(سادساً) خطة الدراسة: يعرض الباحث لهذه الدراسة في ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: سياسات أسعار الصرف.

المبحث الثانى: سياسات اسعار النفط.

المبحث الثالث: العلاقة بين أسعار الصرف واسعار النفط الخام.

المبحث الأول

سياسات أسعار الصرف

إن حجر الزاوية في اتمام المبادلات الاقتصادية الدولية وتسوية قيمتها بين كافة دول العالم، يتمثل في النقود، حيث تعتبر النقود هي وسيلة التبادل والتداول بين مختلف دول العالم المختلفة، ونظراً لأن كل مصدرى دول العالم يرغبون في الحصول على ثمن السلع والخدمات التي يصدرونها في شكل نقودهم الوطنية، وكذلك المستورد في دولة أخرى يرغب في دفع ثمن السلع والخدمات في شكل نقده الوطنى، من ثم فإن الحاجة تدعو إلى القيام بما يعرف بعملية مبادلة بين الوحدات النقدية الوطنية والوحدات النقدية الأجنبية، وتعرف نسبة التبادل بين عملة دولة ما وعملة دولة أخرى بسعر الصرف^(٤)، وبالتالي يثار التساؤل حول مفهوم سعر الصرف؟ وأسواق سعر الصرف؟ ونظم سعر الصرف؟ هذا ما يوضحه الباحث في المطالب الثلاث التالية:

المطلب الأول

مفهوم سعر الصرف

يستلزم التبادل الدولى للسلع والخدمات القيام بعمليات الصرف الأجنبى، فالتبادل الدولى يتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويستلزم القيام بمدفوعات من دولة إلى دولة أخرى، وحيث أن لكل دولة عملتها الخاصة، لذا فإنه يجب تحديد قيمة كل عمله في مواجهة العملات الأخرى. ومثال ذلك أنه عندما تستورد مصر القمح الأمريكى، فإن المصدرين الأمريكيين لن يقبلوا الجنيه المصرى كأداة وفاء بقيمة القمح؛ لأن الجنيه المصرى يعد أداءاً للوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاملات التجارية في داخل مصر فقط وليس خارجها، ولذا سوف يشترط مصدرى القمح الأمريكى الحصول على قيمة حقوقهم بالدولار الأمريكى. وبالتالي تصبح الحاجة ملحة لتحديد قيمة الجنيه المصرى في مواجهة الدولار الأمريكى.

٤ - راجع: د. خالد سعد زغول، مبادئ الاقتصاد السياسى، كلية الحقوق جامعة الكويت، ١٩٩٨، ص ٤٨٨.

وككل عمليات الشراء والبيع فإن عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية تتضمن عنصر الثمن، والذي يسمى في هذه الحالة بسعر الصرف. وبالتالي فإن سعر الصرف هو الثمن الذي يتحدد عنده مقدار ما يدفع من وحدات إحدى العملات للحصول على وحدات من عمله أخرى، أى أن سعر الصرف هو ثمن عمله مقومة بعمله أخرى.^(٥) معنى ذلك أن سعر الصرف يعنى سعر وحدة العملة الأجنبية بدلالة وحدة العملة المحلية^(٦). وهكذا يمكن الربط بين عملات الدول المختلفة، من خلال أسعار الصرف، والتي جعلت المقارنات الدولية للأسعار والتكاليف ممكنة.

ومن ثم يتمثل سعر الصرف في عدد وحدات عملة بلد معين، يتم تبادلها مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر. فيتحدد سعر الصرف بين عملتين، بعدد وحدات إحدى العملتين المساوى لوحدة واحدة من العملة الأخرى، وهذا يعنى أنه قد يكون ذلك بالتعرف على عدد وحدات العملة الوطنية التي تساوى الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية، أو بالعكس عدد وحدات العملة الأجنبية التي تساوى الوحدة الواحدة من العملة الوطنية. فالأمر قد يعنى أحد معنيين: أما سعر الصرف بدلالة وحدات العملة الوطنية، أو سعر الصرف بدلالة وحدات العملة الأجنبية^(٧). والجدول التالي كمثال يوضح سعر الصرف الجنيه المصرى فى مقابل العملات الأجنبية والمعلن على موقع البنك المركزى المصرى، فى ١٦ / ٤ / ٢٠٢٠ كما يلى:

٥ - راجع: د. أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، جهاز توزيع الكتاب الجامعى جامعة المنصورة مصر، ص ١٠٣ : ١٠٤.
٦ - راجع: د. أحمد أحمد السيد، محاضرات فى الاقتصاد الدولى، المعهد العالى للعلوم التجارية بالعريش مصر، بدون تاريخ، ص ١٢٩.
٧ - راجع: د. محمود يونس وآخرين، مبادئ الاقتصاد الكلى، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية مصر، ٢٠٠٠، ص ٢٦٩.

العملة الوطنية	العملة الأجنبية	سعر الشراء	سعر البيع
الجنيه المصرى	الدولار الأمريكى	١٥,٦٩٨٦	١٥,٧٩٨٦
الجنيه المصرى	اليورو الأوروبى	١٧,١١٤٦	١٧,٢٣٠٠
الجنيه المصرى	اليوان الصينى	٢,٢٢٢٢	٢,٢٣٧١
الجنيه المصرى	الريال السعودى	٤,١٧٤٦	٤,٢٠٣٤
الجنيه المصرى	الدينار الكويتى	٥٠,٣٣٨٦	٥٠,٧٥٧٠
الجنيه المصرى	الدرهم الأماراتى	٤,٢٧٣٥	٤,٣٠١٥

المصدر: من إعداد الباحث طبقاً للبيانات المنشورة على موقع البنك المركزى المصرى فى

٢٠٢٠/٤/١٦

وهنا يثار التساؤل عن أهم العوامل المؤثرة فى سعر الصرف؟ يتأثر ويؤثر سعر الصرف فى العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يمكن ايجازها فيما يلى:

(١) **معدل التضخم:** حيث يلاحظ أن اختلاف معدل التضخم بين الداخل والخارج يؤثر فى سعر الصرف، وفى حالة ارتفاع معدل التضخم فى الاقتصاد المعنى عن معدل التضخم فى الخارج، يؤدي ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، ومن ثم انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، والعكس صحيح إذا كان معدل التضخم فى الداخل أقل من معدل التضخم فى الخارج، فإن القوة الشرائية للعملة المحلية سترتفع، بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى^(٨).

(٢) **ميزان المدفوعات:** ميزان المدفوعات لدولة ما يضم العمليات الدولية لهذه الدولة فى سنة معينة، وعندما تصدر دولة ما بأكثر مما تستورد، فإنها تحقق فائضاً فى ميزانها التجارى للمدفوعات، هذا الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة، مما يؤدي إلى زيادة قيمة عملة هذه الدولة، والذي يتمثل فى زيادة سعر صرف العملة.

٨ - راجع: أ. نجم الدين محمد بابكر محمد، أنظمة سعر الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية والمالية، مجلة المصرفى، بنك السودان المركزى، العدد ٨٥، ٢٠١٧، ص ٢٧.

والعكس صحيح، فعندما تستورد الدولة بأكثر مما تصدر، فإنها تحقق عجز في ميزانها التجاري للمدفوعات، هذا العجز يؤدي إلى انخفاض الطلب على عملة هذه الدولة، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، والذي يتمثل في انخفاض سعر الصرف^(٩).

(٣) معدل الفائدة: حيث يلاحظ أن اختلاف معدل الفائدة على الودائع بين الداخل والخارج يؤثر في سعر الصرف، ففي حالة ما إذا كان معدل الفائدة على العملة المحلية في الاقتصاد المعنى مرتفع مقارنة بمعدل الفائدة على العملات الأجنبية في الخارج، فإن ذلك سيدفع المودعين، لتحويل مدخراتهم للاقتصاد المعنى، مما سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، والعكس صحيح ففي حالة ما إذا كان معدل الفائدة على العملات الأجنبية الأخرى في الخارج أعلى من معدل الفائدة على العملة المحلية في الداخل، فإن ذلك سيؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن العائد الأعلى، مما سيؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية^(١٠).

(٤) تدخل البنك المركزي في سوق الصرف: حيث يتحكم البنك المركزي لأى دولة في سعر الصرف، وذلك للتأثير على قيمة العملة المحلية بالنسبة لعملة وأعمال أجنبية معينة، ويتم التدخل عادة عن طريق البنك المركزي للدولة، بشراء مبالغ كبيرة من هذه العملة، مما يؤدي إلى ثبات أو زيادة قيمتها، كما قد يتدخل ببيع كميات معينة من هذه العملة، لزيادة المعروض في السوق، مما يؤدي إلى المحافظة على ثبات قيمتها، إذا كانت هذه القيمة تتجه للارتفاع، أو إلى الإنخفاض.

(5) الطلب على السلع والخدمات: حيث يرتبط الطلب على السلع والخدمات، برغبة الأفراد في اقتناء السلع والحصول على الخدمات الأجنبية، فكلما زاد الطلب على شراء السلع والخدمات الأجنبية، زاد الطلب على العملات الأجنبية، في مقابل ذلك زيادة عرض العملة الوطنية، مما يؤثر على سعر صرف العملة الوطنية، إذ يمثل الإقبال على

٩ - راجع: د. يحيى محمد أبوطالب، تعريف سعر الصرف وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة القاهرة، العدد ٦١١، ٢٠٢٠، ص ٨، وما بعدها.
١٠ - راجع: أ. نجم الدين محمد بابكر محمد، أنظمة سعر الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية والمالية، مجلة المصرفي، مرجع سابق، ص ٢٧.

الواردات طلباً على السلع والخدمات الأجنبية، أى شراء السلع الأجنبية سواء كان خارج الدولة أو داخلها، ما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، ويسبب زيادة الواردات للدولة فى انخفاض الطلب على السلع والخدمات المحلية، أى انخفاض الطلب على العملات المحلية^(١). وهنا يثار التساؤل عن أشكال سعر الصرف؟ تتمثل أهم أشكال سعر الصرف فيما يلي:

(أولاً) سعر الصرف الأسمى: ويعرف سعر الصرف الأسمى على أنه سعر عملة ما بدلالة وحدات من عملة أخرى، ويقصد بهذا التعريف سعر العملة الجارى، والذي لا يأخذ فى الحسبان قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين. وفى الواقع لا يهتم الاقتصاديين بمستوى سعر الصرف الأسمى، بقدر ما يحوية من قوة شرائية، أى كمية السلع والخدمات التى يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية^(٢).

ويلاحظ أن سعر الصرف الأسمى يعتبر متغير تابع لقوى سوق العملات الأمر الذى يخلق سوقين للعملة أحدهما رسمى تراقبة السلطة النقدية، والآخر موازى يخضع لقوى السوق، وهذا ما يجعل سعر الصرف الإسمى ينقسم إلى قسمين: (١) سعر الصرف الإسمى الرسمى: وهو السعر المعمول به فى المبادلات الجارية الرسمية، ويستند لأسعار رسمية معلنة بالفعل من الجهات الحكومية الرسمية للدولة، ويتم التعامل عليها وفقاً لما هو معلن بالفعل. (٢) سعر الصرف الإسمى الموازى: وهو السعر المعمول به فى الأسواق الموازية، ويخضع لقوى المساومة والمفاوضة بين الطرفين، وهو سعر متغير من عملية لآخرى، كما أنه سعر غير ثابت وغير معلن رسمياً، بل يعلن بشكل شخصى^(٣).

(ثانياً) سعر الصرف الحقيقى: هو سعر الصرف الأسمى بعد أخذ التغيرات فى مستوى الأسعار فى الحسبان، أى معدل التضخم فى الدولة الأم وباقي الدول الأخرى.

١١ - راجع: د. يحيى محمد أبوطالب، تعريف سعر الصرف وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه، مرجع سابق، ص ٨ وما بعدها.

١٢ - راجع: د. حسين حسب الله علوان، تحليل وقياس العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف فى دول مختارة رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد العراق، ٢٠١٤، ص ٨: ٩.

١٣ - راجع: د. الأمين لباز، مسار سياسة سعر الصرف فى الجزائر، مرجع سابق، ص ١١٥.

ويمكن القول أن سعر الصرف الحقيقي يعكس التغيرات النسبية الضمنية للأسعار المحلية والدولية، وبصورة عامة فإن سعر الصرف الحقيقي هو المعدل الذي يستطيع به الفرد أن يستبدل سلع وخدمات دولة ما بسلع وخدمات دولة أخرى.

(ثالثاً) سعر الصرف الفعلي: وهو مقياس يأخذ في الحسبان حقيقة أن عملة أى بلد تتفاوت بشكل مختلف مقابل العملات الأخرى، ويتم حساب سعر الصرف الفعلي، كمتوسط مرجح، لمعدلات الصرف الفردية والثنائية، حيث يتم اختيار الأوزان لتعكس أهمية العملات الأخرى في التجارة، لذا فإن سعر الصرف يكون متعدد الأطراف، أى لسعر صرف عدة بلدان، وأهو سلة معينة من العملات الأجنبية، كل واحدة من تلك العملات موزونة نسبة إلى أهميتها في التجارة الدولية مع الدولة المراد إيجاد سعر صرفها الفعلي^(٤).

المطلب الثاني

أسواق أسعار الصرف

يلعب سوق الصرف الأجنبي دوراً حيوياً في تعزيز اقتصاد الدولة، حيث يعد سعر الصرف أحد المؤشرات المهمة لمتغيرات الاقتصاد الكلي التي تستخدم في الغالب لتحليل الأحداث المالية على المستوى الاقتصادي العام للدولة^(٥). ويتحدد سعر الصرف كأى سلعة أخرى في سوق يطلق عليه سوق الصرف، بناءً على إلتقاء عرض الصرف الأجنبي طلباً للعملة المحلية، وطلب الصرف الأجنبي عرضاً للعملة الوطنية، وبهذا التلاقى تتحدد قيمة عملة البلد بالتبادل مع وحدات عملات البلاد الأخرى^(٦). وهنا يثار

١٤ - انظر: د. حسين حسب الله علوان، تحليل وقياس العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف، ص ٨: ٩.

١٥ - Rahmdil Peer Bakhsh Bushra Khan, Interdependencies of Stock Index, Oil Price, Gold Price and Exchange Rate: A Case Study From Pakistan, International Journal of Experiential Learning & Case Studies 4 : 2

(December 2019) pp. 316-331. dx.doi.org/10.22555/ijelcs.v4i2.2414, p 317.

١٦ - راجع: د. حسن عبدالعزيز حسن، اقتصاديات التجارة الدولية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢، ص ١٤١: ١٤٣.

التساؤل عن أنواع اسوق الصرف؟ وأطراف التعامل في هذا السواق؟ وظائف أسواق الصرف؟ هذا ما يوضحه الباحث فيما يلي:

(أولاً) أنواع أسواق الصرف: تنقسم سوق الصرف إلى ما يلي:

(١) **أسواق الصرف الفورية:** يتم تبادل العملات في هذه الأسواق لحظة عقد الصفقة، ويسعر الصرف السائد في السوق عند عقد الصفقة. وهذا النوع يمثل عمليات تبادل العملات اليومية؛ التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات للحصول على العملات المطلوبة^(١٧). كما أن سعر الصرف يمكن أن يتغير باستمرار خلال فترات اليوم الواحد، تبعاً لعرض العملات والطلب عليها. ومن المهم هنا التفريق بين سعرين: (الأول) سعر الشراء، وهو عدد الوحدات من العملة الوطنية؛ التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. (الثاني) سعر البيع، وهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويكون سعر البيع دائماً أكبر من سعر الشراء، ويمثل الفارق بينهما هامش ربح للبنك^(١٨).

(٢) **أسواق الصرف الآجلة:** في هذه الأسواق يتم الاتفاق على تبادل العملات في المستقبل، ويحدد العقد هذا التاريخ المستقبلي، ويتم تبادلها بسعر الصرف المتفق عليه في العقد بغض النظر عن سعر الصرف السائد في السوق في ذلك التاريخ. وهذه الصفقات تمثل نوع من المضاربة وأسلوب من أساليب التغطية ضد التغيرات التي قد تطرأ على أسعار الصرف في المستقبل^(١٩). وبالتالي تعتبر عملية صرف ما آجلة إذا كان تسليم واستلام العملات، يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام الصفقة، وعليه عند هذا التاريخ يتم تحديد كل من: مبلغ الصفقة بالعملة الصعبة، سعر الصرف وهو سعر الصرف عند هذا التاريخ، وأخيراً تاريخ التسديد اللاحق.

١٧ - راجع: د. حسين العمر وآخرين، مبادئ التحليل الاقتصادي، الناشر مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٣٧ شارع النصر امتداد رمسيس أمام وزارة المالية القاهرة مصر، التاريخ بدون، ص ٣٦٤.
١٨ - راجع: أ. العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص ٩.
١٩ - راجع: د. حسين العمر وآخرين، مبادئ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

ويلاحظ هنا أنه للاستجابة لإحتياجات المؤسسات المستقبلية من العملة الصعبة، يتعين على وكلاء سوق الصرف توفير ذلك المبلغ بنفس القيمة ونفس العملة وفي نفس تاريخ الاستحقاق، خاصة وأن هذا التاريخ قد يمتد لأيام كما قد يمتد لسنوات^(٢٠). إذن تختص هذه السوق بعمليات المبادلة، وتسمى بسوق المقايضة لعمليتين مترابطتين: أحدهما حاضرة وأخرى آجلة، وتتمثل أهمية سوق المقايضة في التعاملات بين المصارف المركزية في تبادل العملات الأجنبية، لأستخدامها في التدخل في سوق الصرف^(٢١).

(٣) سعر الصرف ما بين البنوك: وهو السوق الذي يتم فيه معالجة عمليات الخزائنة، بالعملات الصعبة على شكل إقراض، باستعمال قواعد دقيقة للمعدلات وفترات حساب الفائدة، فهو سوق لرؤوس الأموال على المدى القصير، أى يكون الدخول إليه مقصور على مؤسسات القروض وهيئات مالية كالخزينة العمومية، والبنوك المركزية... الخ. وهنا يتم تبادل احتياطات الصرف بين البنوك التي تملك فوائض والبنوك التي تعاني من عجز عن طريق البيع^(٢٢).

(ثانيا) أطراف التعامل في أسواق الصرف: أطراف التعامل في أسواق الصرف، وهى:

الطرف الأول: الوسطاء: ويتمثلون فى البنوك التجارية، الصيرفة، التجار الذين على استعداد لشراء وبيع العملات للمنشآت والأفراد لتسهيل تعاملاتهم، ويطلق على هؤلاء الوسطاء صناع السوق، ويهدفون لتحقيق الأرباح من الفروق السعرية الناتجة عن عمليات البيع والشراء. الطرف الثانى: العملاء: وهم الأفراد والمنشآت الذين يستخدمون السوق، لتسيير المعاملات التجارية، أو لتغطية مراكزهم المالية، لمواجهة المخاطر من تقلبات أسعار الصرف، ويتمثلون فى المصدرين والمستوردين والمستثمرين ورجال المال والأعمال والسياح... الخ.

٢٠ - راجع: أ. العربى بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، مرجع سابق، ص ١٠ : ١١.

٢١ - راجع: د. مرمز سليمان ويصا، سياسات سعر الصرف مع الإشارة للاقتصاد المصرى، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد ٤، ٢٠١٥، ص ٢٧٤.

٢٢ - راجع: أ. العربى بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، مرجع سابق، ص ١٠.

الطرف الثالث: المضاربون: وهم المتعاملون في السوق، بهدف تحقيق ربح من عمليات البيع والشراء، ويتعاملون في جميع الأسواق الحاضرة والآجلة والمبادلة، وذلك للإستفادة من فروق الأسعار بين الأسواق لمختلف العملات، ويعتمدون على توقعاتهم المستقبلية تجاه هبوط أو ارتفاع سعر العملة. الطرف الرابع: البنوك المركزية: حيث تتعامل في أسواق الصرف لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية، فعندما انخفض سعر الدولار أمام الين في عام ١٩٩٤م، سارع البنك المركزي الياباني، بالتدخل لرفع سعر الدولار أمام الين، بتخفيض المعروض للحفاظ على المصالح الإستيرادية اليابانية^(٢٣).

(ثالثاً) وظائف سوق الصرف: تتمثل أهم وظائف سوق الصرف الأساسية في:

(١) تحويل الأموال بين الدول: حيث يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنك المراسل في مركز نقدي أجنبي، بأن يدفع قدرًا من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة ما. (٢) تقديم التمويل إلى التجارة الدولية: حيث يحتاج المستوردين للسلع والخدمات للعملة الأجنبية لسداد قيمة البضائع، لذا يعطى المصدرين للمستوردين ميعاد محدد لسداد قيمة الواردات، ولكن نظراً لحاجة المصدرين إلى الأموال فإنهم يقومون بخصم التزامات المستوردين المؤجلة فوراً لدى البنوك التجارية ويحصلون في المقابل على قيمتها الحالية، ثم تقوم البنوك بتحصيل هذه الأموال من المستوردين. (٣) تسوية المدفوعات الدولية: حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية المدفوعات الدولية، الناجمة عن المبادلات الدولية للسلع والخدمات، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف أشكالها، كالقروض والأستثمارات^(٢٤).

٢٣ - راجع: د. مرمر سليمان ويصا، سياسات سعر الصرف مع الإشارة للاقتصاد المصري، ص ٢٧٥.
٢٤ - راجع: أ. العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، مرجع سابق، ص: ٨، ٩.

المطلب الثالث

نظم أسعار الصرف

تطورت أنظمة سعر الصرف تطوراً كبيراً في القرن الماضي، تلك التطورات تمثلت بشكل خاص في حصر تغيرات سعر صرف العملة ضمن مجال مغلق من جانب ومفتوح من جانب آخر، وذلك حسب المنهج المتبع، إما الثبات المطلق أو المرونة اللانهائية أو الوسط بين الثبات والمرونة^(٢٥). وهذا ما يوضحه الباحث في البنود التالية كما يلي:

(أولاً) نظام أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب الدولية:

تتمثل قواعد لعبة الذهب في أن تتخذ الدولة؛ التي تجد أن سعر صرف عملتها قد انخفض إلى حد خروج الذهب، كافة الإجراءات التي من شأنها تخفيض الأسعار، أي أن تقوم هذه الدولة بإتباع سياسة انكماشية، مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، ومن ثم زيادة الطلب على عملة الدولة، وإنخفاض الطلب على عملات الدول الأخرى، مما يترتب عليه ارتفاع سعر عملة الدولة مرة أخرى واقتربة من المعدل القانوني. ومحور السياسة الأنكماشية المذكوره هو الأدوات النقدية التي يتخذها البنك المركزي من أجل حمل البنوك التجارية لرفع سعر الفائدة، مما سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية، للإستفادة من سعر الفائدة المرتفع على الودائع، وهذا بدوره يساهم في إعادة التوازن إلى موقف الدولة الخارجي. أما الدولة التي تجد أن سعر صرف عملتها قد بدأ في الأرتفاع إلى حد دخول الذهب، فإنها تقوم بإتخاذ كل إجراء من شأنه زيادة الأسعار فيها، أي إتباع سياسة توسعية، أي تشجيع الواردات والحد من الصادرات، ومن ثم زيادة الطلب على عملات الدول الأخرى، وإنخفاض الطلب على عملتها، مما يترتب عليه انخفاض سعر صرف عملتها مرة أخرى، واقتربة من المعدل القانوني^(٢٦).

٢٥ - انظر: أ. عبدالحق بوعتريس، أثر تغير سعر الصرف على السعار المحلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مختبر المغرب الكبير، جامعة قسنطينة الجزائر، ٢٠٠٥، ص ١١.
٢٦ - راجع: د. صابر يونس صالح، تجديد دور الذهب في نظام النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٢١٠:٢٠٩.

ويتميز تطبيق قاعدة الذهب بثبات اسعار الصرف بين الدول التي تطبقها، وتأخذ الدول بنظام الذهب إذا وجد تنظيم يربط بين وحدة النقد الوطنية ووزن معين من الذهب، بحيث يوجد سعر ثابت للذهب بالنقد الوطنى^(٢٧). ويستلزم تطبيق قاعدة الذهب ضرورة تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب، ضمان إمكانية تحويل العملة الوطنية إلى ذهب أو العكس بدون قيود، وأخيراً العمل على حرية تصدير واستيراد الذهب. فإذا افترضنا أن السلطات المصرية، حددت قيمة الجنيه المصرى بـ (٢٠) جرام من الذهب، بالتالى يحق لكل فرد يحوز جنيهاً مصرياً أن يستبدله لدى الخزانة العامة أو البنك المركزى أو البنوك التجارية بـ (٢٠) جرام من الذهب، كما يحق له أن يصدر عمله أو قيمتها من الذهب إلى الخارج للوفاء بالتزاماته قبل غير المقيمين^(٢٨).

وقد أدى قيام الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ إلى إضطراب الحكومات للتوقف عن سك النقود المعدنية، وقف كل أشكال صرف الأوراق النقدية بالذهب، وبالتالي أعلنت الحكومات السعر الإلزامى للأوراق النقدية؛ والتي تحولت إلى نقود إنتهائية، وباتت تتمتع بقوة الإبراء العام المستمدة من قانون الدولة التي تصدرها، وانهارت قاعدة الصرف بالذهب، التي كانت سائدة فى تلك الفترة، والتي تستخدم فى تسوية المدفوعات الخارجية. حيث أعلنت بريطانيا فى ١٩ سبتمبر ١٩٣١ إيقاف تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب، وكذلك أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية قابلية تحويل الدولار إلى ذهب فى أعقاب الكساد الكبير فى ١٤ أبريل ١٩٣٣، وقضت بالتالى على قاعدة الصرف الذهبى^(٢٩).

(ثانياً) نظام أسعار الصرف الثابتة:

هذا النظام يعرف أيضاً باسم نظام "بريتون ودوز Britton Woods" نسبة للمكان الذى اجتمع فيه أكثر من (٤٤) دولة فى العالم فى يوليو ١٩٤٤ بمدينة هامبشاير الأمريكية، بغرض وضع نظام نقدى جديد بعد الحرب العالمية الثانية بعد الخروج عن

٢٧ - راجع: د. خالد سعد زغلول، مبادئ الاقتصاد السياسى، مرجع سابق، ص ٤٧٨ وما بعدها.

٢٨ - راجع: د. أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ١١٠.

٢٩ - انظر: د. صابر يونس صالح، تجديد دور الذهب فى نظام النقد الدولى، مرجع سابق، ص ٢١١ وما بعدها.

نظام الصرف الذهبي^(٣٠). وقد كان من أهداف اجتماع بريتون ودوز: وضع نظام لأسعار الصرف لمنع التقلبات العميقة، تحقيق التوازن في موازين المدفوعات، النظر في موضوع الاحتياطيات الدولية لتوفير السيولة، الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد. وقد نتج عن هذا المؤتمر، إنشاء صندوق النقد الدولي، إنشاء البنك الدولي. وقد كان اهتمام المؤتمر منصب على إيجاد نظام يضمن استقرار سعر الصرف^(٣١).

الظروف الدولية ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية لتبوء مركز اقتصادي قوى، حيث انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصارها ولم تمس طاقتها الإنتاجية، في حين خرج أعدائها مهزومين، وحلفاؤها الأوربيين منهارين، وكنتيجة لهذا المركز الاقتصادي القوى، صار الدولار الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية أقوى وأهم عملة في العالم بلا جدال، واحتل مركز الصدارة المتقدم بين كافة العملات^(٣٢). في ضوء هذا الوضع ظهر في العالم نظام جديد للصرف وهو: "قاعدة الدولار"، حيث أصبح الدولار الأمريكي العملة الاحتياطية الأولى في العالم، ومن ثم ارتكز النظام النقدي الدولي على العملة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية. اتجهت الدول الأوربية لجمع أرصدة دولارية لديها، كي تستطيع دخول أسواق رأس المال، والحصول على السلع والخدمات الأمريكية، وبالتالي أصبحت دول أوروبا تحتفظ بالدولار كإحتياطي نقدي عالمي، أفضل بكثير من إحتفاظها بالذهب^(٣٣).

ولهذا أصبح الحديث عن قابلية العملة للتحويل، يعنى بالنسبة للشخص العادي خارج الولايات المتحدة، قابليتها للتحويل إلى دولار أمريكي، مما جعل هذا الدولار في قوة الذهب نفسه، وكادت بالتالي تتعدم التفرقة بينهما، بل كان الدولار يفوق الذهب لكونه

٣٠ - راجع: د. أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الناشر الدار الجامعية الاسكندرية مصر، ١٩٩٠، ص ١٥٠.

٣١ - انظر: د. أحمد محمد خليل البواب، إدارة المخاطر المالية وأزمة السيولة والتغير في سعر الصرف، كلية التجارة جامعة عين شمس، المؤتمر السنوي الثامن لإدارة الأزمات في القطاع الصناعي في ظل المتغيرات البيئية المعاصرة، المجلد ١، ٢٠٠٣، ص ١١: ١٢.

٣٢ - راجع: د. صابر يونس صالح، تجديد دور الذهب في نظام النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٢١١ وما بعدها.

٣٣ - راجع: د. أحمد محمد خليل البواب، إدارة المخاطر المالية وأزمة السيولة والتغير في سعر الصرف، مرجع سابق، ص ١١: ١٢.

يدر لصاحبه عائداً على من يمتلكه إذا وظفه في أسواق نيويورك المالية، ولهذا لم يكن غريباً في ذلك الوقت، ألا يدري الإنسان ما إذا كان الدولار مضموناً بالذهب، أم أن الذهب هو المضمون بالدولار، وأن يكون سواء لدى الحكومات والأفراد أن تكون احتياطاتهم في شكل ذهب أم في شكل دولارات^(٣٤).

وقد لاحظ صندوق النقد الدولي عدم استقرار أسعار الصرف وتزايد حدة حركة المضاربة على أسعار صرف العملات، واضطراب أحوال التجارة الدولية، ومن هنا كان هدف صندوق النقد الدولي، تجنب مثل هذه التقلبات، ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد أسعار صرف ثابتة لجميع العملات، للدول أعضاء الصندوق، بأسعار صرف عملاتها بالنسبة للدولار، والتي اعتبرت بمثابة أسعار التعادل، ولا يجوز لأي دولة أن تسمح بتقلبات سعر صرف عملتها صعوداً وهبوطاً، بما يزيد عن ١% من سعر التعادل^(٣٥) وفي ٢٤ يوليو ١٩٥٩ سمح صندوق النقد بأن يزداد مقدار ابتعاد سعر الصرف عن سعر التعادل إلى ٢%، وفي ١٨ ديسمبر ١٩٧١ (اتفاق واشنطن سميثونيان) سمح الصندوق بأن يزداد مقدار ابتعاد سعر الصرف عن سعر التعادل إلى ٢,٢٥%، ثم ظل الصندوق يرفض أي ابتعاد عن سعر الصرف أكثر من هذا^(٣٦).

ويتطلب هذا النظام الرقابة على الصرف وتدخلاً مباشراً من الدولة للتأثير على طلب وعرض العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية^(٣٧). وفي ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية أسعار صرف بالنسبة لعملتها على أساس الدولار، ولا تترك حرة تتقلب وفقاً لظروف الطلب والعرض، حيث تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي، بالبيع أو الشراء بأي كميات، بحيث تمنع سعر الصرف من الإنحراف عن السعر المحدد؛ حتى تحافظ على ثبات السعر، ببيع ما يعادل فائض الطلب أو شراء ما يعادل فائض العرض من العملة الأجنبية، ومن الواضح أن هذا يتطلب ضرورة الاحتفاظ

٣٤ - راجع: د. صابر يونس صالح، تجديد دور الذهب في نظام النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٢١١ وما بعدها.

٣٥ - راجع: د. أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ١١٦.

٣٦ - راجع: د. صابر يونس صالح، تجديد دور الذهب، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

٣٧ - راجع: د. أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ١١٦.

بمخزون من العملة الأجنبية، حتى يمكن بيعها في مقابل العملة المحلية، عندما يوجد فائض طلب، والعكس عندما يوجد فائض عرض.

وهنا يثار تساؤل مفادة، ما الذى يحدد الكمية التى سيقوم البنك المركزى بشرائها أو بيعها من العملة الأجنبية عند سعر الصرف المحدد؟ سيحدد ميزان المدفوعات فى الدولة هذا القدر، وطالما يكون لدى البنك المركزى الاحتياطيات الضرورية، يمكنه أن يستمر فى التدخل فى سوق الصرف الأجنبى؛ لكى يحافظ على سعر الصرف. أما إذا كانت الدولة تعاني عجز دائم فى ميزان المدفوعات، فسواجبه البنك المركزى بنقص فى العملة الأجنبية، ولن يتمكن من الأستمرار فى التدخل فى سوق الصرف الأجنبى. ومن المحتمل قبل الوصول إلى هذه النقطة أن يقرر البنك المركزى، أنه لم يعد يستطيع المحافظه على سعر الصرف، وسيتم تخفيض قيمة العملة المحلية، أى تعديل سعر الصرف الثابت بحيث تصبح قيمة العملة الوطنية أرخص بالنسبة للعملاء الأجبية الأخرى^(٣٨).

خلاصة القول، أن جوهر هذا النظام يتمثل فى احتكار الدولة بواسطة جهاز خاص تشته لهذا الغرض، يتولى شراء وبيع العملات الأجنبيه، بمعنى أن الدولة تحظر على الأفراد التعامل فى العملات الأجنبية وقصرها على الدولة. ويتحقق التوازن فى سوق الصرف عن طريق قيام الدولة بنفسها بتحديد السعر، وتقرب هذه الطريقة فى تنظيم سوق الصرف من أسلوب التسعير الجبرى، وتقوم الدولة بتوزيع الكمية التى تحصل عليها من الصرف الأجنبى على مختلف طالبيه، وليس أمام من يرغب فى الحصول على النقد الأجنبى أو بيعه إلا التوجه إلى الجهة التى أنشأتها الدولة لهذا الغرض، ووفقا للشروط التى تحددها^(٣٩).

(ثالثا) نظام أسعار الصرف المرنة:

فى عام ١٩٧٣ ظهرت شائعة بأن المارك الألمانى سيتم رفع قيمته، وقد أدى ذلك إلى خروج تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال من الولايات المتحدة إلى ألمانيا، وذلك

٣٨ - راجع: د. أحمد مندور، مقدمة فى الاقتصاد الدولى، مرجع سابق، ص ١٥٠ وما بعدها.

٣٩ - راجع: د. خالد سعد زغلول، مبادئ الاقتصاد السياسى، مرجع سابق، ص ٥٠٥.

بغرض شراء المارك ثم إعادة بيعه في مقابل الدولار، وتحقيق أرباح من هذه العملية، ومما ساعد على ذلك قلة درجة المخاطرة. ونتيجة للزيادة المتوقعة في قيمة المارك، كان على البنك المركزي في ألمانيا شراء حوالى (١٠) بليون دولار، لمقابلة الطلب الأجنبي لشراء المارك عند سعر الصرف السائد، وذلك في مدة (٥) أسابيع فقط.

وقد ترتب على ذلك زيادة العرض الكلى للنقود في ألمانيا في ذلك الوقت، مما أدى لوجود آثار تضخمية كبيرة، ونتيجة لذلك اتخذت ألمانيا قرارها بوقف تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي، وتعويم عملتها، ويعتبر تحول ألمانيا مجرد حدث يوضح نهاية عهد استخدام نظام أسعار الصرف الثابتة في معظم دول العالم، واللجوء إلى نظام أسعار الصرف المرنة^(٤٠). والجدول التالي يوضح تطور نظم سعر الصرف عبر التاريخ النقدي اعتباراً من عام ١٨٨٠ حتى عام ٢٠٠٠.

١٨٨٠ : ١٩١٧	العملة المعدنية: قاعدة الذهب، اتحادات العملة، مجالس العملة.
١٩١٩ : ١٩٤٥	قاعدة الصرف بالذهب، اتحادات العملة، التعويم، التعويم الموجهة، التعويم المحض.
١٩٤٦ : ١٩٧١	الربط القابل للتعديل في إطار بريتون وودز، التعويم وأسعار الصرف الثنائية والمتعددة.
١٩٧١ : ٢٠٠٠	تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق المستهدفة، أسعار الصرف الثابتة، اتحادات العملة، مجالس العملة.

المصدر: صندوق النقد العربي، نظم وسياسات سعر الصرف، أبوظبى ٢٠٠٢، ص ٤١ (٤١).

ونظراً لأن سعر الصرف المرن يتحدد عن طريق العرض والطلب، ومن ثم لا يوجد التزام من جانب السلطات النقدية لصرف العملة بالذهب أو أى عملة أخرى، وهو ما

٤٠ - راجع: د. أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولى، مرجع سابق، ص ١٥٢ : ١٥٣.
٤١ - راجع: أ. عبدالحق بوعتريس، أثر تغير سعر الصرف على السعار المحلية، مرجع سابق، ص ١١.

يطلق عليه تعويم سعر الصرف، لذا يثار التساؤل عن أنواع تعويم سعر الصرف؟ فى واقع الأمر يوجد ثلاث أنظمة لتعويم سعر الصرف وهى:

(١) نظام التعويم الحر: فى هذا النظام تترك أسعار الصرف حرة، تتغير وتتقلب نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، دون أى تدخل من السلطات النقدية، ومثل جميع حالات التعويم لا يوجد أى التزام من جانب السلطات النقدية لصرف قيمة العملة بالذهب أو بأى عملة أخرى.

(٢) نظام التعويم المقيد: فى هذا النظام تترك السلطات النقدية أسعار الصرف تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، فى سوق الصرف، ولكنها فى الوقت ذاته تتدخل فى السوق بائعة أو مشتريه لعملتها، وذلك بغرض المحافظة على استقرار صرف العملة فى حدود معقولة، ويحدث هذا التدخل بغرض تحييد أثر التغيرات الطارئة والحادة فى العرض أو الطلب، بالنسبة للعملة المعنية، والتي يكون مصدرها المضاربة، أو غير ذلك من العوامل الطارئة.

(٣) نظام التعويم غير النظيف: فى هذا النظام تترك السلطات النقدية سعر الصرف يتحدد فى سوق الصرف الأجنبى، لكنها تتدخل فى هذا السوق بائعة أو مشتريه بغرض التأثير على قيمة العملة، أى رفعها أو خفضها، لتحقيق بهذه الوسيلة أهدافا اقتصادية معينة، من أهمها معالجة العجز فى الميزان التجارى، مثال ذلك تدخل السلطات النقدية فى سوق الصرف الأجنبى، كبائعة لعملتها الوطنية، بهدف خفض سعر صرفها، وبالتالي خفض سعر صادراتها بالعملة الأجنبية، وذلك من أجل زيادة الطلب العالمى عليها^(٤٢).

هذا وتعتبر سياسة سعر الصرف أحد أهم السياسات الاقتصادية، وذلك لإرتباطها بكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفى هذا السياق فإن مفهوم سياسة سعر الصرف تعنى تكفل الدول برعاية الاقتصاد الوطنى فى مجال صرف العملة

٤٢ - راجع: د. حسين العمر وآخرين، مبادئ التحليل الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٣٥٦: ٣٥٧.

المحلية مقابل العملات الأجنبية^(٤٣). وهنا يثار التساؤل عن أنواع سياسات سعر الصرف؟ حيث تسعى السلطات النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من خلال انتهاج أحد سياسات سعر الصرف وهي:

(١) **سياسة تخفيض قيمة العملة:** وهو لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها بالمقارنة مع العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوى عدد أقل مما كانت عليه من قبل. وعليه فهو قرار إدارى تقوم به السلطات النقدية بغية الوصول إلى أهداف إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال الدور الذى يلعبه فى تشجيع الصادرات والتقليص من حجم الواردات، ويرتبط التخفيض بأنظمة الصرف الثابتة، عكس انخفاض قيمة العملة الذى تتحكم فيه قوى السوق من خلال العرض والطلب على العملة، والذى يكون فى نظام الصرف العائم.

(٢) **سياسة رفع قيمة العملة:** تعتبر هذه العملية مقابلة لعملية التخفيض، حيث تهدف أساساً إلى تخفيض الفائض التجارى، فالفائض المستمر فى ميزان المدفوعات، يؤدي إلى تدفق السيولة والتي تعتبر من العوامل المؤدية للتضخم، إضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة فى أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التى تقيم على إنها دون قيمتها الحقيقية، بانتظار رفع تلك القيمة لاحقاً^(٤٤).

المبحث الثانى

سياسات أسعار النفط الخام

يطلق على النفط أوالبترول لفظ "الذهب الأسود"، باعتباره أهم مصدر من مصادر الطاقة فى العالم. وتزداد أهمية النفط يوماً بعد يوم، وذلك تبعاً لتعدد مشتقاته وتزايد استعمالاته فى شتى مجالات الحياة اليومية، حيث يتم تكرير النفط الخام بدرجاته

٤٣- راجع: د. الأمين لياز، مسار سياسة سعر الصرف فى الجزائر، مجلة روى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة الوادى الجزائر، العدد ١١، ٢٠١٦، ص ١١٣: ١١٤.

٤٤- راجع: د. عبود عبدالمجيد، أثر تقلبات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائرى، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الجامعى عبدالحفيظ بوالصوف ميلة، جامعة طاهرى محمد بشار الجزائر، ص ١٧٢: ١٧٣.

المختلفة، للحصول على مشتقات نفطية أخرى متنوعة وهامة مثل البنزين، الكيروسين، زيت الديزل، البنزين، الغازولين، زيت الغاز، زيت الوقود، القار... الخ^(٤٥). وبالتالي يثار التساؤل حول ماهية النفط الخام؟ وأسواق النفط العالمية؟ وأسعار النفط العالمية؟

المطلب الأول

ماهية النفط الخام

عرف الإنسان البترول منذ القدم، وكان يستعمله حيث وجده، وعلى الحال الذي وجد عليه. فقد أشارت بعض الكتب القديمة إلى استخدام النبي نوح عليه السلام للزفت في تركيب سفينته، كما وجد الزفت أيضاً مستعملاً داخل الأهرامات المصرية، كما استعمل من طرف شعوب بلاد ما بين النهرين قبل أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد. وفي العصور الوسطى استعملت أصناف من القنابل اليدوية معبئة بالبترول والبارود، وكانت تسمى بالنيران اليونانية، والتي كانت تشير إلى سلطة البحارة، فبعد أن كانت السفينة تتطلق في البحر تقجر هذه القنابل مخلقة البترول المشتعل، الذي ينتشر على سطح الماء ويشع ضوءاً للسفن الأخرى^(٤٦). وفي العصر الحديث عرف الإنسان البترول وحفر أول بئر بترولية سنة ١٨٥٩ على يد أوين دريك في بنسلفانيا بأمريكا، ثم تطور إنتاج البترول عبر كل دول وقارات العالم إلى أن أصبح له أهمية اقتصادية بالغة في شتى مجالات الحياة^(٤٧).

(أولاً) مفهوم النفط الخام: بالرجع إلى معجم مصطلحات الصناعة النفطية، نجد أن كلمة النفط تعنى البترول أو زيت البترول^(٤٨)، والبترول (PETROLEUM) هي كلمة لاتينية مقسمة إلى جزأين، (PETR) وتعنى الصخر (OLEUM) بمعنى الزيت،

٤٥ - راجع: د. أحمد مداني، قياس وتحليل العلاقة السببية بين سعر برميل النفط وسعر أونصة الذهب خلال الفترة من ٢٠٠٥: ٢٠١٦، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ٦ العدد ١، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة طاهري محمد، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٥٢٥.
٤٦ - راجع: أ. عبدالمالك مبانى، الاقتصاد العالمى للمحروقات: النفط والغاز الطبيعي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص ٢.
٤٧ - راجع: د. موسى محجوبي، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٧.
٤٨ - راجع: أ. مراد علة، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد ٤ العدد ١٣، ٢٠١٧، ص ٩٤.

وبهذا يعنى مصطلح البترول ككل زيت الصخر. وهو عبارة عن زيت خام سائل دهنى له رائحة خاصة تميزه، كما تختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، وتختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية.

البترول هو سائل يتكون أساساً من الهيدروكربونات، ويحتوى على نسبة صغيرة من الكبريت والأكسجين والنيروجين، ويتجمع فى باطن الأرض ولا يخرج منها إلا بفعل العوامل الطبيعية كالثقوب والقوقال والكسور الأرضية، أويخرجه الإنسان بواسطة حفر الأبار^(٤٩). كما يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ٢٠٠ أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية الخام فى الغالب، والتي تحتوى على تركيبات مختلفة. كما يعنى أيضاً ذلك السائل الكثيف، القابل للأشتعال، والذي يوجد فى الطبقة العليا من القشرة الأرضية، ويتكون من هيدروكربونات، خاصة سلسلة الألكانات الثمينة كيميائياً، ولكنه يختلف فى مظهره وتركيبته ونقاوته بحسب مكان استخراجِه.

وهنا يثار التساؤل عن أنواع النفط الخام؟ يصنف النفط طبقاً لمعهد البترول الأمريكى (API) حسب درجة جودته إلى الأنواع التالية: (١) النفط الخفيف: بدرجة جودة أعلى من ٣١,١ أى أن كثافته النوعية أقل من ٠,٨٧. (٢) النفط المتوسط: بدرجة جودة بين ٢٢,٣ : ٣١,١ أى أن كثافته النوعية بين ٠,٨٧ : ٠,٩٢. (٣) النفط الثقيل: بدرجة جودة أقل من ٢٢,٣ أى أن كثافته النوعية أعلى من ٠,٩٢. ويتصف النفط الثقيل علاوة على كثافته العالية وانخفاض درجة جودته، بارتفاع لزوجته. كما يصنف النفط الخام تصنيفات مختلفة منها: طبقاً لمكان المنشأ (وسيط غرب تكساس فى شمال أمريكا، أوبرنت فى بحر الشمال)، كما أن من يقومون بعمليات التكرير يطلقون عليه، حلو أومسكر عندما يحتوى على كميات قليلة من الكبريت، أومر أوحامض عندما يحتوى

٤٩ - راجع: د. فاطمة الزهراء العجاج، أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائرى، مجلة اقتصاد المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعى عبدالحفيظ بوالصوف ميلة، ٢٠١٩، ص ٥١٠.

على كميات كبيره من الكبريت، مما يتطلب مزيد من التقطير للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج^(٥٠).

وهنا أيضاً يثار تساؤل آخر عن كيفية قياس إنتاج النفط؟ يتم قياس إنتاج النفط عادة إما بالبرميل أو بالطن المترى. والقياس الأكثر شيوعاً لإنتاج النفط هو عدد البراميل باليوم، وعدد الأطنان المترية بالسنة. ولأن البرميل هو مقياس حجم، والطن مقياس وزن، فلا يوجد علاقة دقيقة بينهما، حيث أن النفط الخام يختلف وزنه باختلاف نوعه. ولكن القاعدة أن كل ٧,٣٣ برميل تعادل طناً، وأن إنتاج برميل واحد باليوم يعادل إنتاج ٤٩,٨ طن مترى بالسنة^(٥١).

(ثانياً) الأهمية الاقتصادية للنفط: صار جلياً أن الحضارة الإنسانية المعاصرة أضحت قائمة في مختلف جوانبها على النفط، ليس كونه مصدراً للطاقة وسلعة استراتيجية، لها أهمية اقتصادية كبيرة فقط. وإنما لأنه ظاهرة لها مكانة اقتصادية وسياسية وعسكرية أيضاً، يقول دانييل يورجين (Daniel Yergin) وهو أحد أبرز من كتبوا عن النفط: "إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر إنسان هيدروكربوني"، وبالتالي تتمثل الأهمية الاقتصادية للنفط فيما يلي:

- النفط مصدر رئيسى وحيوى للطاقة: حيث يعد النفط فى الوقت الراهن المصدر الأول والرئيسى للطاقة، التى تعد بدورها المحرك الأساسى لدواليب الاقتصاد العالمى، والطاقة النفطية حتى الآن تعد أوفر وأسهل أنواع الطاقة التقليدية التى تستعمل على نطاق واسع فى مختلف القطاعات الاقتصادية.

- النفط مصدر للإيرادات المالية: حيث يعد النفط مصدراً لتمويل النشاط الاقتصادى، وخاصة فى اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، والتى يعتمد اقتصادها

٥٠ - راجع: قصى عبدالكريم إبراهيم، أهمية النفط فى الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السورى نموذجاً)، الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة دمشق سوريا ٢٠١٠، www.alkottob.com ص ١٣٢.

٥١ - راجع: د. أحمد مدانى، قياس وتحليل العلاقة السببية بين سعر برميل النفط وسعر أونصة الذهب، مرجع سابق، ص ٥٢٦.

بصفة رئيسية على إيراداته، لتوليد الدخل القومي، وتمويل خطط التنمية والنمو الاقتصادي.

- دور النفط في القطاع الصناعي: حيث يذهب نحو ٨٠% من النفط المستهلك في العالم إلى قطاع الصناعة، وبالتالي يمكن القول أن النشاط الصناعي بأنواعه المختلفة لا يمكن له الاستمرار بدون النفط. كما يدخل القطاع الزراعي؛ والذي يمكن أن نطلق عليه اسم "البتروزراعة"، وذلك لكون النفط مصدراً لتوليد الطاقة المحركة للالات الزراعية الحديثة مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

- النفط كسلاح ضغط: فالدول المنتجة للنفط استعملته لغرض سياسي، مثلما حدث في حرب ١٩٧٣ مثلاً، كما استعملته المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للغرض نفسه، عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء^(٥٢).

وهنا يثار التساؤل عن موقع النفط في مزيج الطاقة العالمي؟ بلغ إنتاج الطاقة العالمي ١٣٧٩٠ مليون طن متري في عام ٢٠١٥ بزيادة قدرها ٠,٦% عن عام ٢٠١٤. وزاد إنتاج النفط بنسبة ٢,٣%، متبوعاً بالطاقات المتجددة بنسبة ١,٩%، والغاز الطبيعي والنوى بنسبة ١,٤% لكليهما. وعن موقع النفط بين مزيج الطاقة العالمية، فإنه مازال يحتل المرتبة الأولى من حيث نسبته إلى إجمالي الطاقة العالمية، مما يعكس أهميته النسبية، كمصدر طاقة لا يمكن الإستغناء عنه لفترة أكثر من متوسطة، لاسيما أن حصة عناصر الطاقة الأخرى التي أصبح العالم يتجه إليها كالوقود الحيوي، والطاقة النووية مازالت بعيدة كثيراً عن حصة النفط الحالية^(٥٣).

٥٢ - راجع: أ. مراد علة، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٩٦: ٩٧.

٥٣ - راجع: د. أحمد مداني، قياس وتحليل العلاقة السببية بين سعر برميل النفط وسعر أونصة الذهب، مرجع سابق، ص ٥٢٦: ٥٢٧.

المطلب الثانى

أسواق النفط العالمية

تعتبر أسواق النفط العالمية من أكثر الأسواق تقلباً وتغيراً، بحيث يصعب رصدها واقتفاء أثرها، وذلك نظراً للاعتماد العالمى الشديد على وقود ناضب، يستخدم فى كافة المجالات، بدءً بتشغيل سياراتنا وانتهاءً بتدفئة منازلنا. وتوصف السوق النفطية بأنها سوق احتكار القلة، باعتبار أنه يهيمن عليه عدد محدود من البائعين، وتوجد من بينها وحدات كبيرة تتمكن من التأثير فى السوق النفطية.

(أولاً) مفهوم أسواق النفط العالمية: سوق النفط عبارة عن المكان الجغرافى

المعلوم بصورة فعلية أو افتراضية، لتبادل السلعة النفطية بسعر محدد فى زمن معلوم، أى هو المكان الجغرافى لتلقى قوى العرض والطلب فى زمن وسعر معلوم بشأن السلعة النفطية^(٥٤). معنى ذلك أن سوق النفط هى السوق التى يتم التعامل فيها بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التى تحكم السوق^(٥٥).

(ثانياً) أنواع أسواق النفط العالمية: من المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر

أساسية هى، البائعون والمشترون والسلعة محل التداول، والاختلاف فى وحدة أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف فى طبيعة السوق، ويمكن تقسيم الأسواق النفطية وفقاً لهذا الاختلاف إلى^(٥٦).

(١) أسواق النفط الفورية: عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية منذ القدم،

باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب، خارج إطار العقود طويلة الأجل؛ التى كانت تخضع لنظام تسعير

٥٤- راجع: د. راتول محمد، وآخر، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأور وإنعكاساتها على تطورات سوق البترول، مرجع سابق، ص ٤٨٧.

٥٥ - راجع: د. فاطمة الزهراء العجاج، أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائرى، مرجع سابق، ص ٥١٠.

٥٦ - راجع: د. زهير غراية، د. زهير غراية، العلاقة المتبادلة بين أسعار النفط الخام وأسعار الذهب الدولى، مجلة الباحث الاقتصادى، جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥ سكيكدة، الجزائر، المجلد ١ العدد ١، ٢٠١٣، ص ٣٠.

ثابت ومستقر، ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز ١٥% من حجم التجارة العالمية للنفط، بالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوساً في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود طويلة الأجل. غير أن فترة الثمانينات من القرن الماضي شهدت تزايد عدد الشركات النفطية، مما أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للنفط، وزيادة المنافسة بين المنتجين داخل وخارج أوبك، ولم يلبث أن دفع الأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية، بحيث صارت الأسعار الفورية، أساس التعامل في السوق العالمية للنفط، وسبباً رئيسياً من أسباب عدم استقراره^(٥٧).

وتوجد أهم الأسواق الفورية للنفط في لندن، ونيويورك، وسنغافورة، وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق بمعادلات مرتبطة بخامات يتم تداولها في هذه الأسواق، مثل خام برنت في أوروبا وخام غرب تكساس المتوسط في أمريكا الشمالية وخام دبي في شرق آسيا... الخ، تتميز السوق الفورية بأن حجم التبادل فيها يكون كبير، يستعين كل من المنتج والمستهلك بمختصين في هذه السوق، كما يواجه المتعاملون مخاطر في حالة فشل أحد الأطراف في تنفيذ الأتفاق، كما تتسم بعدم الشفافية في عمليات صفقاتها بسبب غياب آلية المراقبة^(٥٨).

(٢) أسواق النفط المستقبلية: تعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط، إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، ومن ثم فإن السوق المستقبلية تحقق لمشتري النفط تأمين احتياجاته المستقبلية مع ضمان حمايته ضد تقلبات السعر خلال فترة الإنتظار، التي يصعب التنبؤ خلالها، بإتجاه الأسعار في ظروف تتسم بعدم الإستقرار^(٥٩). وقد عرفت الأسواق النفطية المستقبلية في منتصف الثمانينات، على الرغم من أن هذه الأسواق معروفة قديماً في مجال السلع التي يخضع

٥٧ - راجع: د. محمد الطاهر مليودي، أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة الجزائر، ٢٠١٧، ص ١٢.
٥٨ - راجع: أ. عبدالمالك مبانى، الاقتصاد العالمي للمحروقات، مرجع سابق، ص ٧٤:٧٣.
٥٩ - راجع: د. راتول محمد، وآخر، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأور وإنعكاساتها على تطورات سوق البترول، مرجع سابق، ص ٤٧٨.

عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها، مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المناخ.

وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد آجل التحوط ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة للنفط، إذ لا تنعكس إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، غير أن التعامل في الأسواق المستقبلية للنفط لم يعد يقتصر على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير في حركة الأسعار بما يحقق مصالحهم^(١٠).

ويوجد من هذه الأسواق ثلاث رئيسية هي: أسواق نيويورك للتبادل التجاري، وسوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا، سوق سنغافورة النقدي العالمي. ويتم التعامل في هذه الأسواق في البراميل الورقية، بما يزيد عدة مرات عن حجم التعامل في براميل النفط الحقيقية، لتتحرف بذلك هذه الأسواق عن هدفها الأصلي، والمتمثل في تأمين الاحتياجات المستقبلية لمستهلك النفط بأسعار مستقرة، وتدخّل مجال المضاربة على النفط، وتحقق أرباح بالمرهنة على اتجاه الأسعار، كما دخلت شركات النفط الكبرى في خط المضاربة العالمية^(١١).

(ثالثاً) تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية للنفط: منذ اكتشاف النفط واستخدامه تجارياً في أوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، والسوق العالمي للنفط تحت هيمنة احتكار شركة ستاندر أوليل الأمريكية؛ التي تحكمت بأسعار الخام، من خلال امتلاكها لمصافي التكرير، ونقاط التوزيع، وخطوط الأنابيب داخل الولايات المتحدة، وحين قامت الحكومة الأمريكية بتفكيك احتكار ستاندر أوليل، انتقلت مهمة إدارة السوق إلى ما يعرف بهيئة سكك حديد تكساس؛ التي كانت تحدد حصصاً لإنتاج الشركات حفاظاً على الأسعار.

٦٠ - راجع: د. محمد الطاهر مليودي، أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الأسهم، مرجع سابق، ص ١٣.

٦١ - راجع: أ. عبدالمالك مبانى، الاقتصاد العالمي للمحروقات، مرجع سابق، ص ٧٦.

وبعد اكتشاف النفط بكميات تجارية كبيرة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، في ثلاثينيات القرن الماضي، وبروز أهمية الإنتاج في فنزويلا والشرق الأوسط؛ ازداد حجم احتياطي الشركات الكبرى، وتقلصت أهمية الإنتاج الأمريكي في السوق العالمي، وبدأت مرحلة سيطرت الأخوات السبع، خمس شركات أمريكية وشركتان أوروبيتان هما شل الهولندية وبريتش بتروليم الإنجليزية. تحكمت الأخوات السبع بتحديد أسعار الخام، واستمرت سيطرتها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتعرضت علاقتها مع حكومات الدول المنتجة إلى مد وجزر، مما أدى إلى قيام منظمة أوبك في أوائل الستينات من القرن الماضي، حيث عملت تدريجياً على تدعيم مركزها في السوق العالمي للبترو، إلى أن أخذت زمام المبادرة في تحديد الأسعار في أواسط السبعينات من القرن الماضي^(٦٢).

أسست منظمة OPEC في سبتمبر عام ١٩٦٠، وكان السبب الرئيسي لنشأتها هو خلق كتلة لمواجهة الشركات النفطية الكبرى التي تسيطر على أسعار النفط، وبذلك أصبحت OPEC أهم منظمة منشأة من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها. وتهدف المنظمة إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها^(٦٣). ولقد تمكنت OPEC من أن تعزز موقعها في سوق البترول العالمي، وحماية مصالح الدول المنتجة، نظراً لإمكانياتها النفطية الكبيرة من حيث حجم احتياطي النفط، والذي بلغ ٩١٤,٦ مليار برميل نهاية عام ٢٠٠٦، أي نسبة ٧٥,٧% من الاحتياطي العالمي للنفط لنفس السنة. ومن أبرز أهداف منظمة OPEC وضع سياسة سعرية للنفط تضمن استقرار اسعاره في الأسواق العالمية، مع ضمان عوائد مجزية تلبى متطلبات الدول المصدرة، وقد سارت OPEC على هذا النهج منذ تأسيسها عام ١٩٦٠، إلا أن هذا النظام لم يكن موفقاً على الدوام، ففي خلال الفترة من ١٩٨٢ : ١٩٨٥ انخفضت أسعار النفط بصورة كبيرة؛ والسبب في ذلك كان سوء إدارة OPEC للسوق، حيث انخفضت أسعار النفط من

٦٢ - راجع: أ. قصى عبدالكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص ١٢٩.

٦٣ - راجع: أ. مراد علة، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٠٢.

\$ ٣٥ للبرميل عام ١٩٨١ إلى \$ ٣١ للبرميل عام ١٩٨٢ ثم تواصل الهبوط إلى \$ ٢٩ للبرميل عام ١٩٨٣ واستمر الانخفاض ليصل إلى \$ ٢٨ للبرميل عام ١٩٨٤ وأخيراً إلى \$ ٢٦ عام ١٩٨٥ قبل أن تنهار في عام ١٩٨٦ وتصل إلى \$ ١٤.

كما حدث في عام ١٩٨٦ ما سمي بالهبوط الكبير في أسعار النفط، والذي حدث بعد أشرس حرب أسعار بين أعضاء OPEC، مما أدى إلى هبوط أسعار النفط إلى أقل من \$ ١٠. دفعت هذه الأحداث OPEC للإتفاق على تقليص الإنتاج من ١٧ مليون برميل إلى ١٥,٨ مليون برميل، مما أدى إلى تحرك أسعار النفط لأقل من \$ ١٨ وظلت على هذا السعر خلال السنوات بين ١٩٨٧ حتى ١٩٨٩ قبل أن ترتفع إلى \$ ٢٣ في عام ١٩٩٠، ثم عادت للانخفاض ثم ارتفعت من \$ ١٢ إلى \$ ١٧ للبرميل عام ١٩٩٩ كنتيجة لجهود مخططة للدول المصدرة، أما في عام ٢٠٠٠ فقد ارتفعت أسعار النفط إلى \$ ٢٣ بسبب عوامل لا علاقة لها بمنظمة OPEC مثل تحسن النمو الاقتصادي ونمو الطلب العالمي.

اتفقت الدول الأعضاء في منظمة OPEC عام ٢٠١١ على رفع حصة إنتاج النفط إلى مستوى ٣٠ مليون برميل يومياً، حيث أن الحصة السابقة كانت ٢٤,٨٤٥ مليون برميل لم تتغير من عام ٢٠٠٨. كما ارتفع إنتاج أوبك اعتباراً من مارس عام ٢٠١٢ إلى ٣١,٢٦ مليون برميل يومياً؛ ويرجع ذلك بسبب زيادة الإمدادات من النفط العراقي وإنتعاش الإنتاج في الحقول الليبية. وقرر أعضاء OPEC في اجتماع تاريخي في فينا عام ٢٠١٤، الإبقاء على سقف الإنتاج اليومي عند ٣٠ مليون برميل يومياً، لوقف هبوط الأسعار الذي بلغ أكثر من الثلث منذ عام ٢٠١٣ (٦٤).

المطلب الثالث

أسعار النفط العالمية

تخضع أسعار النفط العالمية على غرار أسعار كل السلع في الأسواق العالمية لقانوني العرض والطلب، حيث أن أسعار النفط لها مرونة قوية تجاه العرض والطلب

٦٤ - راجع: أ. لمياء عبدالرحمن الحقباني، أ. نشوى مصطفى محمد، بحث مشروع تخرج بكالوريوس في الاقتصاد، قسم الاقتصاد كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، ٢٠١٥، ص ٩ وما بعدها.

العالميين، وتتأثر كذلك هذه الأسعار بالعديد من المتغيرات الأخرى، على سبيل المثال النمو الاقتصادي، مقدار كمية الاستهلاك العالمي، فضلا عن سعر صرف الدولار الذي يعد العملة الأكثر تعاملًا في الأسواق العالمية في التجارة البترولية^(٦٥)، وأيا كان الأمر، فإن استعراض أسعار النفط يثير التساؤل حول مفهومها، وأنواعها، والعوامل المؤثرة في تحديد سعر النفط؟ هذا ما يوضحه الباحث في البنود التالية.

(أولا) مفهوم أسعار النفط:

سعر النفط يعنى قيمة المادة أو السلعة النفطية معبراً عنها بالنقود، ويلاحظ أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى وعوامل اقتصادية وأسياسية متنوعة أو طبيعة السوق السائدة، سواء في عرضه أو طلبه أو الأثنين معا. وسعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، عندما يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما يطرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم أو التغير في معدل تبادل الدولار، الذي يتخذ أساساً لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة هي سنة الأساس^(٦٦).

وعليه، يثار التساؤل عن خصائص أسعار النفط؟ توضيحاً لذلك فإنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار النفط تشهد تذبذباً كبيراً، وإزداد هذا التذبذب بشكل كبير في السنوات التالية، فأسعار النفط هي الأكثر تذبذباً من أسعار أى سلعة أخرى، كما تؤثر أسعار النفط بطريقة مباشرة في أسعار باقى مصادر الطاقة، وذلك لأن تجارة النفط سيطرت ولازالت تسيطر على حصة الأسد من السوق العالمى للطاقة، حيث تمثل أكثر

٦٥ - راجع: أ. عياد هشام، المقاربة اللاخطية بين أسعار النفط، الذهب والدولار، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة العربي بن مهيدي الجزائر، المجلد ٦، ٢٠١٦، ص ٣٧: ٣٨.

٦٦ - راجع: د. محمد الطاهر مليودي، أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، مرجع سابق، ص ٣.

من ثلث الاستهلاك العالمي. كما تتميز أسعار النفط بحساسية شديدة، لأي تغيرات عالمية طارئة، كما تمر أسعار النفط بدورات، وتخضع لتأثيرات العرض والطلب^(٦٧).
(ثانياً) أنواع سعر النفط: لسعر النفط أنواع متعددة وهي:

(١) الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسمياً من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، وظهر هذا السعر لأول مره عام ١٨٨٠ في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل شركة (Standard Oil)، والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية. وبعد عام ١٩١١ تحولت السوق الأمريكية من سوق يسيطر عليها محتكر واحد إلى سوق يتنافس فيها عدد قليل من المشتريين، والذين يقومون بإعلان أسعار معلنة لشراء النفط من المنتجين له. وفي فترة السبعينات من القرن الماضي، أي منذ ١٩٧٣ أخذت دول الأوبك تعلن أسعار نفطها، إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية المستقلة. ولذا يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية لا تساوي في الواقع أسعار النفط الحقيقية، بل تقوم بفرضها الشركات، لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط.

(٢) الأسعار المتحققة: السعر المتحقق عبارة عن السعر المعلن ناقص الخصومات أو التسهيلات المختلفة، الممنوحة من طرف البائع للمشتري. وقد ظهر السعر المتحقق في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، حيث عملت به الشركات النفطية المستقلة، وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول المنتجة، سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى^(٦٨).

(٣) الأسعار الفورية: هذا السعر يعبر عن قيمة السلعة النفطية نقداً في السوق الحرة للنفط المتبادل، بين الأطراف العارضة للنفط، وتلك التي تطلب النفط بصورة فورية. وظهر هذا السعر مع وجود السوق الحرة للنفط، نتيجة الإختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، حيث أن مستوى هذا السعر ليس ثابتاً ومستقراً؛ بسبب ارتباطه

٦٧- راجع: د. نصير أحمد، اختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من ١٩٧٠: ٢٠١٤، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٧٣: ٧٤.

٦٨- راجع: د. محمد الطاهر مليودي، أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الأسهم، مرجع سابق ص ٣.

بمدى مقدار الاختلال بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية، فقد يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية، خاصة إذا كان الإختلال بين العرض والطلب محدوداً^(٦٩).

(٥) **السعر المستقبلي:** هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من

النفط في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.

(٤) **أسعار الإشارة:** سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر

المعلن، ويزيد عن السعر المتحقق، أى أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق. ويتم احتساب سعر الإشارة بعد معرفة متوسط معدل السعر المعلن والسعر المتحقق لعدة سنوات. هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات من القرن الماضي، بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب الأسعار المعلنة، اعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية والشركات النفطية الأجنبية من أجل قسمة العوائد المالية بين الطرفين.

(٦) **أسعار الكلفة الضريبية:** تتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة

في العديد من مناطق العالم، حيث أن هذه الشركات المستغلة لثروة النفط، تحصل على النفط المنتج من البلدان النامية كطرف مشتري، حيث أن ثمن حصولها على ذلك النفط يحتسب على أساس هذا السعر. وهو ما يعنى الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية، بموجب الإتفاقيات النافذة المفعول، للحصول على برميل أوطن من النفط، وهو يعادل تكلفة الإنتاج زائد عائد الحكومة النفطية. أى أنه السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام، مضافاً إليه قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية، أى اجمالى العوائد للدول النفطية مانحة إتفاقيات استغلال الثروة النفطية^(٧٠).

٦٩- راجع: أ. حمادى نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦: ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بن علي الشلف، الجزائر، ص ٢٤٢. مشار إليه في د. محمد الطاهر مليودي، أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الأسهم، مرجع سابق ص ٦.

٧٠- راجع: د. محمد الطاهر مليودي، أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الأسهم، مرجع سابق ص ٣ وما بعدها.

(ثالثاً) العوامل المؤثرة في سعر النفط:

من أهم مكونات السوق العالمية للنفط هم المنتجون (منظمة أوبك والدول خارج منظمة أوبك) والمستهلكون (الدول الصناعية والدول النامية) هذا وتتأثر السوق النفطية سلبياً وإيجابياً بعوامل عدة، فمن الناحية النظرية فإن من أهم الأسس التي تتحدد على ضوءها الأسعار في السوق النفطية تقديرات العرض والطلب، ولكن من الناحية العملية تلعب الصفقات التي تتم في الأسواق المستقبلية كالأسهم والسندات وسعر صرف العملات الأجنبية دوراً رئيسياً في تحديد أسعار النفط^(٧١). وهذا ما يوضحه الباحث فيما يلي:

(١) **الطلب العالمي للنفط الخام:** يقصد بالطلب النفطي، مقدار الحاجة الإنسانية، المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية، كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين، وفي خلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع تلك الحاجات، سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين وغيره أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية^(٧٢). ويلخص Balaz عام ٢٠٠٢ أهم العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط على النحو التالي: التغير في عدد سكان العالم، النمو الاقتصادي العالمي، التغيرات الهيكلية في الاقتصاديات العالمية، التغير في ميزان الطاقة، التغير في حالة المناخ، التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي^(٧٣).

(٢) **العرض العالمي للنفط الخام:** يقصد بعرض النفط، الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية، بسعر معين خلال فترة زمنية محددة، والعرض البترولي يكون فردياً لبائع أو يكون عرضاً كلياً لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد

٧١- راجع: د. زهير غراية، العلاقة المتبادلة بين أسعار النفط الخام وأسعار الذهب الدولي، مرجع سابق، ص ٣٠.

٧٢- راجع: أ. محمد الطاهر ميلودي، أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، مرجع سابق، ص ١٢.

٧٣- راجع: عياد هشام، المقاربة اللاحظية بين أسعار النفط، الذهب والدولار، مرجع سابق، ص ٣٧: ٣٨.

يكون أكثر مرونة في المدى البعيد^(٧٤). ويلخص Balaz عام ٢٠٠٢ أهم العوامل المؤثرة على العرض على النفط على النحو التالي: التغيرات في احتياطيات النفط لدى الدول المصدرة والدول المستهلكة، التطور التقني والتكنولوجي لعمليات استخراج وتكرير النفط، السياسة النقدية في الدول المصدرة، عوامل سياسية، نشاطات منظمة الدول المصدرة للبترو (OPEC) ومنظمة الدول غير المصدرة للبترو (NOPEC)^(٧٥). والجدول التالي يوضح تطور العرض والطلب النفطي العالمي وفق المجموعات الدولية للسنوات ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٦.

المجموعات الدولية	عرض ٢٠٠٤	عرض ٢٠٠٥	عرض ٢٠٠٦	طلب ٢٠٠٤	طلب ٢٠٠٥	طلب ٢٠٠٦	فائض ٢٠٠٦
الدول العربية	٢٤,٤	٢٥,٨	٢٦	٤,٢	٤,٦	٤,٩	٢١,١
منظمة التعاون الاقتصادي	٢١,٤	٢٠,٤	٢٠,٣	٤٩,٦	٤٩,٧	٥٠,١	- ٢٩,٨
الدول النامية	١١,٨	١٢,٥	١٣,١	٢١,٣	٢٢,١	٢٣,٢	- ١٠,١
الصين	٣,٥	٣,٦	٣,٧	٦,٥	٦,٦	٧,١	- ٣,٤
الاتحاد الروسي	١١,٢	١١,٦	١٢	٣,٩	٣,٩	٣,٨	٨,٢
باقي دول العالم	١٠,٦	١٠,٤	٩,٧	-٣,٥	- ٣,٧	- ٣,٨	١٤,٥
العالم	٨٢,٩	٨٤,٣	٨٤,٨	٨٢	٨٣,٢	٨٣,٣	٠,٥

المصدر: النشرة الشهرية للاوبك كانون ٢٠٠٧ ص ٧: ٨^(٧٦).

(٣) مبدأ الندرة: يقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أى مورد طبيعي غير متجدد، فهو متوافر في الطبيعة ولكن بكميات ناضبة في الأرض، وبالتالي

٧٤- راجع: أ. محمد الطاهر ميلودي، أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، مرجع سابق، ص ١٢.

٧٥- راجع: عياد هشام، المقاربة اللاحظية بين أسعار النفط، الذهب والدولار، مرجع سابق، ص ٣٧: ٣٨.

٧٦- راجع: أ. قصي عبدالكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص ١١٧.

فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات النفط المحدودة والمحكوم عليها بالنضوب مع زيادة الاستهلاك، لا بد أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكلما ارتفع معدل الأستهلاك فيما هو متاح من مورد النفط، فإن ذلك يؤدي للمسارعة بالوصول إلى نقطة النضوب^(٧٧). وقد بدأت الأسواق مؤخراً تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقديري لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة، وإنما يخضع لحسابات الاحتياطي والإنتاج، فهناك بعض الشركات المعنية بشئون النفط تحدد العمر التقديري بما يتراوح بين ٥٠ : ١٠٠ عام على أبعد تقدير، ومؤخراً حددت شركة بريتيش بتروليم البريطانية العمر الافتراضي في إحصاءات حديثة بنحو ٤٠ عاماً، إذا ما استمر العالم بنفس معدلات الاستهلاك والإنتاج وعلى أساس الاحتياطيات النفطية المؤكدة التي تبلغ ١,٢ ترليون برميل^(٧٨).

(٤) المضاربة في الأسواق الآجلة: لقد كانت السوق النفطية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ غير واقعية، نتيجة كثرة المضاربات في الأسواق الآجلة، ومن أشهر هذه الأسواق سوق نيمكس في نيويورك وسوق النفط الدولية في لندن، الأمر الذي أوصل هذه الأسواق إلى وضع الفقاعة في صيف ٢٠٠٨^(٧٩). وقد أدت المضاربة في السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية، ملاذاً آمناً لجني أرباح طائلة، نتيجة تعظيم الهواجز الأمنية في السوق، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة. وقد ازدادت حدة المضاربة في أسواق النفط كذلك؛ بسبب مضاربات المصارف الاستثمارية العملاقة في أمريكا وأوروبا، فعلى سبيل المثال قام بنك مورجان ستانلي

٧٧ - راجع: د. زهير غراية، العلاقة المتبادلة بين أسعار النفط الخام وأسعار الذهب الدولي، مرجع سابق، ص ٣١.

٧٨- راجع: أ. زياد عربية على، ارتفاع أسعار النفط الأسباب والتداعيات، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ١٣٤، ٢٠٠٨، ص ١٢٧.

٧٩- راجع: د. معزور لقمان، نمذجة العلاقة بين أسعار النفط الدولية وأسعار صرف العملات الارتكازية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، جامعة سكيكدة الجزائر، المجلد ٨ العدد ١٦، ٢٠١٤، ص ٩٥ وما بعدها.

الأمريكي بإبرام عقد مع بنك دويتشيه الألماني لشراء نحو ٣٦ مليون برميل نפט من شركات بحر الشمال، وضعت تحت تصرفهما في الفترة ٢٠٠٧: ٢٠١٠^(٨٠).

(5) الاحتياطات النفطية: حيث تعد الاحتياطات النفطية قاعدة الإرتكاز الأساسية للإنتاج النفطي؛ وحسب تقديرات الخبراء، فإن الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم؛ والتي بلغت حوالي ١٢٠٨ مليار برميل نهاية عام ٢٠٠٦ تكفي لأكثر من ٤٠ سنة قادمة، حسب وتيرة الإنتاج العالمي والتي تقدر بـ ٨١,٧ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٦، أما الاحتياطات النهائية للموارد النفطية فهي قد تكفي لحوالي ٩٠ سنة قادمة. وفي ظل العجز الحالي عن إيجاد بدائل حقيقية للمحروقات، يظل مستوى الموارد النفطية العالمية أحد الأسباب الرئيسية لأرتفاع أسعار النفط خلال السنوات التالية. ويلاحظ أن المبالغة في تقدير حجم الاحتياطي، تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العرض^(٨١). والجدول التالي يوضح إنتاج العالم من النفط وفق المجموعات الدولية حتى عام ٢٠٢٥.

المجموعات الدولية/السنوات	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٥	معدل التغير %
الدول الصناعية	٢١,٨	٢١,٥	٢٠,٢	١٩,٢	- ٠,٦٠
الدول النامية خارج أوبك.	١٥,٨	١٧,٣	١٨,٢	١٨,٣	٠,٧٠
روسيا وبحر قزوين	١١,٩	١٣,٥	١٥,٢	١٥,٢	١,٢٠
خارج أوبك	٥١,٣	٥٤,٣	٥٦,٣	٥٦,٣	٠,٥٠
أوبك	٣٠,٩	٣٥,٧	٥٠,٦	٥٨,٣	٣,٢٠
إجمالي العرض العالمي.	٨٢,٢	٩٠	١٠٦,٩	١١٤,٦	١,٩٠

٨٠- راجع: د. إحسان بوبريمة، تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبتروودولار، مرجع سابق ص ٩.

٨١- راجع: أ. مراد علة، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨١.

المصدر: OPEC, Oil outlook to 2025, Sep. 2004. (٨٢).

(6) احتكار القلة: تختلف سوق النفط الخام عن أسواق أكثر السلع الأولية الأخرى في هذه المرحلة، بكونها سوق لأحتكار القلة، أى أن قلة من المنتجين يتنافسون في الإنتاج، ومن المعروف أن احتكار القلة يشير إلى ذلك الشكل من أشكال السوق، الذى يسيطر فيه عدد صغير من المشروعات على صناعة معينة، بحيث تقسم هذه المشروعات سوق الصناعة فيما بينها، كما يعتبر هذا المنهج قائم على أن سوق النفط، تتميز بزيادة العائد إلى السلعة، وبسبب ارتفاع معدل التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة، فإن ذلك يحقق للشركات الكبيرة الحجم ميزة تفضيلية هامة من ناحية الكلفة على الشركات الأصغر حجماً^(٨٣).

المبحث الثالث

العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار النفط الخام

يعود أصل كلمة دولار (DOLLAR) للعملة النمساوية الفضية القديمة والتي كانت تسمى (Thaler)، حيث شغلت مكانة مهمة منذ صكها عام ١٥١٩، وعندما صدر القانون المصرفى للولايات المتحدة الأمريكية، تم إصدار عملة الدولار، ففي عام ١٧٨٥ أعلن الكونجرس الأمريكى عن إنشاء وحدة نقدية وطنية هى الدولار الأمريكى، وهى عملة ورقية موحدة المواصفات فى داخل وخارج الولايات المتحدة، وأصبحت هذه العملة تتمتع بقوة اقتصادية دولية كبيرة، وصارت الأكثر رواجاً عالمياً. وقد اتسع تداول الدولار بعد قانون ١٩٠٠، القانون الذى ينظم النقود والمؤسسات النقدية، ولا يزال إلى يومنا هذا يشكل أهمية بالغة فى المعاملات الاقتصادية والمالية والنقدية على المستوى الدولى.

تم تحديد قيمة الدولار بـ ٥٠٤٦٣,١ جرام ذهب، وبالتالي فإن إصدار النقود لا بد أن يخضع للتغطية الإلزامية، وكان ذلك حتى ١٩١٣، وفى نفس العام تم إستحداث النظام الاحتياطى الفيدرالى، ووضع بكل ولاية بنكاً مركزياً بعد تقسيم الولايات المتحدة فى ذاك

٨٢ - راجع: أ. قصى عبدالكريم إبراهيم، أهمية النفط فى الاقتصاد والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٨٣ - راجع: د. زهير غراية، العلاقة المتبادلة بين أسعار النفط الخام وأسعار الذهب الدولى، مرجع سابق، ص ٣١.

الوقت إلى ١٢ مقاطعة جغرافية، وتم إصدار النقود تبعاً للتغطية التالية: ٤٠% من الذهب و ٦٠% من السندات التجارية، واستمر هذا الحال حتى حدث الكساد العالمي الكبير ١٩٢٩/١٩٣٣ حيث تم تخفيض الدولار بقيمة ٤٠% وانتقل في نفس الوقت الاحتياطي الذهبي إلى البنوك المركزية^(٨٤).

تم عقد اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٥ والتي جعلت الدولار الأمريكي العملة الإحتياطية الأولى في العالم، كما جعلت هذه الإتفاقية من الدولار الأمريكي عملة مرجعية لباقي العملات، مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. في هذا الوقت تعهدت الولايات المتحدة بعدم طبع الكثير من الدولارات، ومع ذلك فإن بنك الاحتياطي الفيدرالي رفض السماح لأي جهة بالإشراف على المطابع. وقد أظهرت نفقات حرب فيتنام الصورة للكثير من دول العالم، وهي أن الولايات المتحدة كانت تطبع أكثر من قيمة الذهب الذي تمتلكه، وهذا بالطبع أدى إلى مجموعة من الإنخفاضات السريعة في قيمة الدولار، لذا في ١٥ أغسطس ١٩٧٠ أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون عدم إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب مؤقتاً لحماية من المضاربين، إلا في المبالغ والشروط المصممة على أنها في صالح الأستقرار النقدي وفي مصلحة الولايات المتحدة.

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إزداد الطلب العالمي على الإنتاج الأمريكي، لإعادة بناء واعداد الدول التي تحطمت اقتصاداتها خلال الحرب العالمية، كما إزداد الطلب العالمي على السلع الأمريكية، ومن ثم صار هناك قبول عالمي للدولار الأمريكي، الأمر الذي فتح الطريق أمام الدولار الأمريكي ليصبح العملة الدولية الأولى. كما أن التطورات العالمية التي حدثت منذ عام ١٩٧١، حيث حل الدولار محل الذهب كعملة أساس يرتكز عليها النظام النقدي الدولي، ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مع مرور الزمن بنك العالم، والمصدر الرئيسي للسيولة النقدية^(٨٥).

٨٤ - راجع: أ. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر، ٢٠١٣، ص ٧٣: ٧٤.

٨٥ - راجع: د. إحسان بوبريمة، تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبترو دولار، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٧: ٨.

وفى عام ١٩٧٣ شهد العالم أزمة نفطية، تمثلت فى تخفيض دول الأوبك للمعروض النفطى، ورفع أسعار النفط من جانب واحد، فى المقابل شهدت قيمة الدولار الأمريكى تندى خلال فترة ١٩٧٣/١٩٧٨ بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى، فقد شهد الدولار الأمريكى تخفيضاً ثانياً سنة ١٩٧٣ بنسبة ١٠%، وعرفت الولايات المتحدة خروج كبير لرؤوس الأموال، ويرجع ذلك للعجز الكبير فى ميزان المدفوعات الأمريكى، وحدث ندرة فى الذهب نتيجة لتحويل معظم الدول لأرصدها الدولارية إلى ذهب، إضافة لتحقيق المانيا فائضاً تجارياً بسبب دخول رؤوس الأموال والذهب تجاهها، مما أدى إلى ارتفاع قيمة المارك الألماني.

وفى عام ١٩٧٦ تم التصديق على اتفاقية جامايكا، والتي بموجبها تم منح الدول الأعضاء الحرية فى اختيار نظم الصرف بما فى ذلك التعويم، كما تقرر أيضاً من خلال هذه الإتفاقية أن تصبح وحدات حقوق السحب الخاصة، هى الأصول الاحتياطية الأساسية فى نظام النقد الدولى، وبالرغم من ذلك لم تستطع هذه الإتفاقية منع تزايد عجز الموازنة العامة وميزان المعاملات الجارية للولايات المتحدة، وقد تسبب ذلك فى إغراق العالم بالدولارات لسد هذا العجز، وقد استمر الدولار فى القيام بدورة كعملة احتياطية^(٨٦). وأياً كان الأمر فالعولمة غيرت القواعد وأصبح الدولار الأمريكى وحدة قياس تعمل بها الأسواق الدولية، وهذا الوضع منذ سنة 1945 - ١٩٧١ الدولار كان لديه علاقة ثابتة مع الذهب (نظام بريتن وودز) ولكن منذ سنة ١٩٧١، فقدت قيمة الذهب وطرحَت البنوك المركزية العملات الورقية، وتمكنت من توجيه التقلبات حول عملات الدولار والمارك والين. وحل الدولار محل الذهب كعملة يرتكز عليها النظام النقدي الدولي^(٨٧). وبحلول عام ١٩٧٥ وافق أعضاء الأوبك على بيع نفطهم بالدولار الأمريكى، ومن هنا كانت بداية ميلاد العلاقة الدائمة بين النفط والدولار والتي عرفت بـ

٨٦ - راجع: أ. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مرجع سابق، ص ٧٦.
٨٧ - راجع: أ. مومني لمياء، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادى، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس الجزائر، 2019 ص ٤٧.

"البترو دولار" ^(٨٨). وبالتالي فإن عقود النفط أصبح يتم تحديدها بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية ^(٨٩). خاصة وأن التأثير السلبي لصدمة أسعار النفط في عام ١٩٧٣ على الأسواق العالمية أدى إلى خلق الوعي بتأثيرات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي، واعتباراً من سبعينيات القرن الماضي بدأ العالم في متابعة التغيرات في أسعار النفط عن كثب وعلاقتها بأسعار صرف العملات وأهمها الدولار الأمريكي ^(٩٠). وقد آثرت التغيرات والتقلبات المتلاحقة في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية اهتمام العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد الدولي، والتي تزامنت - التقلبات - في نفس الوقت مع تقلبات أكثر في أسواق البترول العالمية مع بداية السبعينات من القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى التركيز على هاتين السوقين، لما يمثلانه من أهمية في مجال التجارة الدولية ^(٩١). وبالتالي دارت الكثير من المناقشات والحوارات حول العلاقات المترابطة بين أسعار النفط وأسعار الصرف في كل من البلدان المتقدمة والنامية على السواء ^(٩٢). وهذا ما يوضحه الباحث في البنود التالية:

(أولاً) العلاقة بين الدولار الأمريكي والنفط الخام:

وحتى نفهم طبيعة العلاقة بين أسعار وسياسات صرف العملات وعلى وجه الخصوص سعر صرف الدولار وسعر البترول، لا بد من مراعاة أن النفط يتم تسعييره

٨٨- راجع: د. إحسان بوبريمة، تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبترو دولار، مرجع سابق، ص ٨.

٨٩ - Neetu Kaushik,, Raja Nag, Kamal P. Upadhyaya, Oil Price and Real Exchange Rate: The Case of India, International Business & Economics Research Journal – July/August 2014 Volume 13, Number 4, P 809.

٩٠ - Osman Peker and Sidre Gül Bige Göçekli, The Relationship between Crude Oil Prices and Exchange Rate: the case of Turkey, Adnan Menderes University, Department of Economics of Nazilli/ Aydin, Turkey, ResearchGate, p.3.

٩١- راجع: د. نصير أحمد، العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص ٨٧، ٧٩.

٩٢ - Kazeem Abimbola Sanusi, Oil prices asymmetric and exchange rate volatility: Case of oil-exporting emerging countries, Journal of International (4), 101-109. doi:10.14254/2071-8330.2020/13-4/7, Department Studies, 13 of Economics, University of Johannesburg, South Africa, P 102.

وبيعه وشراؤه بالدولار الأمريكي، ومن ثم تسلم العائدات البترولية للبائعين بالدولار الأمريكي^(٩٣). وهنا يثار التساؤل عن العلاقة المتبادلة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط؟ ويمكن ايضاح ذلك كما يلي:

(١) أثر سعر صرف الدولار على أسعار النفط الخام: يلاحظ أنه توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار وسعر النفط الخام، حيث يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام، والعكس وذلك من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر، كما يلي:

(أ) يتمثل الأثر المباشر، أى قصير الأجل، لإنخفاض سعر صرف الدولار فى أسواق النفط العالمية فى زيادة حدة المضاربات فى عقود النفط، الأمر الذى يسهم فى ارتفاع أسعار النفط، والنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى، مقدرة بالعملة الأجنبية، لذا يقبل عليها المستثمرون ومن ثم يرتفع سعره.

(ب) يتمثل الأثر غير المباشر، أى بعيد الأجل، لإنخفاض سعر صرف الدولار فى أسواق النفط العالمية فى تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره فى العرض والطلب على النفط. ومن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل، انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة فى الأسعار؛ بسبب انخفاض القوة الإنتاجية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، وهذا يعنى انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، بالتالى ارتفاع اسعار النفط^(٩٤).

الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية؛ التى تتسلم عوائدها بالدولار، ولكنها تدفع تكاليفها بعملة مختلفة، فشركات النفط فى بحر الشمال مثلاً، تدفع أجور عمالها باليورو فى الوقت الذى تتسلم عوائدها بالدولار، هذا يعنى ارتفاع التكاليف مقارنة

٩٣- راجع: د. راتول محمد، آخر، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو وإنعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية، ص ٤٧٩.
٩٤ - راجع: أ. العربى بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، مرجع سابق، ص ١٢.

بالعوائد، الأمر الذي يمنعها من زيادة الاستثمار في طاقة إضافية، رغم ارتفاع أسعار النفط، هذا أيضا يخفض الكمية المعروضة، ويرفع أسعار النفط^(٩٥).

(٢) أثر أسعار النفط الخام على سعر صرف الدولار: وبالمقابل يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار؛ بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، ولكون سعر النفط والدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين، فإن الدول المنتجة للنفط؛ والتي تباع منتجاتها بالدولار سوف تتضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار؛ والتي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية، وللتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية يقوم هؤلاء برفع سعر البرميل^(٩٦).

وقد ضح ذلك الاقتصادي بول كروغمان من خلال دراسة، قدم فيها نموذج لثلاث دول: الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، ومنظمة أوبك. حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، يتبادلان السلع الصناعية مع دول منظمة الأوبك في الوقت الذي تصدر فيه دول أوبك النفط وحده، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى التأثير الفوري الذي يظهر في زيادة فاتورة واردات الدول الصناعية، دون أن تقابلها زيادة الصادرات، بدوره يؤدي إلى عجز الحساب الجاري للدولتين، ومن ثم انخفاض سعر صرف الدولار، الذي يتحدد وفق استثمارات أوبك للفوائض النقدية في شراء الأصول الأمريكية والألمانية.

من جانب آخر زيادة إنفاق أوبك وزيادة دخلها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الوقت الذي ينخفض معدل طلبها على الأصول من عمليتي الدولتين، أما على المدى الطويل، انخفاض سعر صرف الدولار يخفض القدرة الشرائية لصادرات النفط فينتج عنها انخفاض الاستثمارات في مجال الإستكشاف والبحث، كما تؤدي إلى خفض الطاقة الإنتاجية، في المقابل زيادة الطلب على النفط عندما يكون سعر النفط منخفضا فيمكن الإستنتاج، أن انخفاض الإنتاج وزيادة الطلب يؤديان إلى زيادة أسعار النفط^(٩٧).

٩٥ - راجع: أ. نبيل مهدى الجنابي، د. كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، بدون تاريخ، ص ٧.

٩٦ - راجع: د. نصير أحمد، اختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار الصرف، مرجع سابق، ص ٨٧، ٧٩.

٩٧ - راجع: أ. مومني لمياء، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٩: ٤٠.

(ثانياً) أثر التغير في سعر صرف الدولار، على سعر النفط الخام:

العلاقة بين النفط والدولار علاقة معقدة، وقد لا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان^(٩٨) ويلاحظ أن هناك تقلبات متزامنة بين سعر النفط، وسعر صرف الدولار الأمريكي، فكلما ارتفع سعر النفط، انخفض سعر صرف الدولار، والعكس صحيح، كلما انخفض سعر النفط، ارتفع سعر صرف الدولار، ومن ثم تتصف العلاقة بين هاذين المتغيرين بكونها علاقة عكسية^(٩٩). وبالتالي يمكن القول أن التقلبات في سعر صرف الدولار الأمريكي تخلق عدم توازن في سوق النفط الخام^(١٠٠). وهنا يثار تساؤل عن أثر التغير في سعر صرف الدولار، انخفاضاً و ارتفاعاً على سعر النفط؟ هذا ما يوضحه الباحث فيما يلي:

(١) انخفاض قيمة الدولار: من العوامل التي يكون لها أثر مباشر على أسعار النفط، الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي، حيث أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط والعكس صحيح^(١٠١). ويلاحظ في هذا الصدد أن خفض قيمة الدولار وسيلة فعالة لاستعادة القدرة التنافسية لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية، والحد من وارداتها، وذلك لرفض حليفها المشاكس اليابان، ومنافسها الجديد الصين، اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف تدفق السلع اليابانية والصينية للسوق الأمريكية، هذا التدفق يهدد العمالة في عدد كبير من الصناعات الأمريكية، مما يعنى اتخاذ إجراءات لحماية هذه الصناعات.

٩٨ - راجع: أ. محمد الطاهر ميلودي، أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، مرجع سابق، ص ١٢.

٩٩ - راجع: . راتول محمد، أ. رقية سهيلي، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو وإنعكاساتها على تطورات سوق البترول، ص ٤٧٩.

١٠٠ - Jesus Crespo Cuaresma and Andreas Breitenfellner, Crude oil prices and the euro-dollar exchange rate: A forecasting exercise, Working Papers in Economics and Statistics, No. 2008-08, University of Innsbruck, Department of Public Finance, P 8.

١٠١ - راجع: أ. محمد الطاهر ميلودي، أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، مرجع سابق، ص ١٢.

ومن ناحية أخرى ترى الولايات المتحدة أن الدول الغربية سوف تستفيد أيضاً من انخفاض قيمة الدولار؛ لأنها سوف تخصص قدراً أقل من مواردها الدولارية لتغطية نفقات وارداتها البترولية، طالما أن دول الأوبك تتخذ من الدولار أساساً لحساب أسعار النفط. كما أن انخفاض قيمة الدولار يزيد الطلب على النفط، حيث أن انخفاض قيمة الدولار تؤدي إلى أن يصبح النفط أكثر جاذبية للمستهلكين من أوروبا وأالصين واليابان، مثلاً لأنه يحتاج إلى كمية أقل من اليورو أواليوان أوالين لشراء برميل من النفط مقوم بالدولار، وهذا ما قد يرفع الطلب على النفط ويزيد من سعره، كما أن ارتفاع أسعار الخام يؤدي إلى زيادة فاتورة واردات البترول للولايات المتحدة، مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري الأمريكي، وبالتالي عجز الموازنة العامة الأمريكية، حيث لاحظ البعض تجاوز عجز الميزانية الفيدرالية ٦٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٦ كما يتضح من الجدول التالي، والذي يوضح عجز ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات مختاره.

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٦
العجز بالمليار دولار	١٥٩	٤١٣	١٦٢	٤٨٣	٥٠٠	٦٠٠

المصدر (http://www.newyorkfed.org/research/current_issues/ci14_4pdf.)

(٢) ارتفاع قيمة الدولار: أدى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى إلى حد ما إلى تراجع الطلب على النفط بالأسواق العالمية، بالإضافة إلى العوامل الأخرى، مثل انخفاض النمو الاقتصادي بدول الاتحاد الأوربي ودول آسيا^(١٢). وبعد ارتفاع قيمة الدولار في السنوات الأخيرة، نلاحظ انخفاض أسعار النفط، والسبب الرئيسي في ذلك هو مصادر الطاقة البديلة؛ التي أوتحت للولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم تعد تستورد الكميات التي كانت من قبل، وبالتالي أصبحت الدولارات الأمريكية لا تهاجر إلى دول أخرى، وهو ما أسهم في زيادة سعر صرف الدولار، كما أن سياسة التصدير والإكتفاء الذاتي أسهمت في إعادة الدولار داخل الحدود السياسية للولايات

١٠٢ - راجع: د. إحسان بوبريمة، تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبترودولار، مرجع سابق، ص ١١.

المتحدة الأمريكية، حيث بلغ صافي الواردات الأمريكية من البترول ومشتقاته في عام ٢٠١٤ نحو ٥ مليون برميل نفط يومياً، مقارنة بـ ١٢ مليون برميل نفط يومياً عام ٢٠٠٨، بما يمثل ٢٧% فقط من البترول ومشتقاته المستهلكة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم انخفاض واردات الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب زيادة كميات إنتاج النفط بداية من عام ٢٠١٤، فإنه يهملها كقوة عظمى أن تستمر علاقاتها البترولية الجيدة مع دول الخليج؛ لأن الولايات المتحدة تبنى علاقاتها الاستراتيجية على أساس المصالح الجيوسياسية وليس على أساس شراء وبيع النفط فقط، خاصة وأن الشركات الأمريكية العملاقة تسهم برؤوس أموال ضخمة كإستثمارات في نفط الخليج، لذا يهملها إلى حد كبير حماية اقتصاديات هذه الدول، وبالتالي فإن الحديث عن استغناء الولايات المتحدة عن نفط الخليج، يظل كلاماً سياسياً بعيداً عن الواقع، حيث تستورد الولايات المتحدة يومياً من ٨: ٩ مليون برميل، كون النفط الأمريكي لا يتماشى مع نوع المصافي هناك، لذا تصدر الولايات المتحدة النفط المحلي، وتستمر في استيراد نفط الخليج^(١٣).

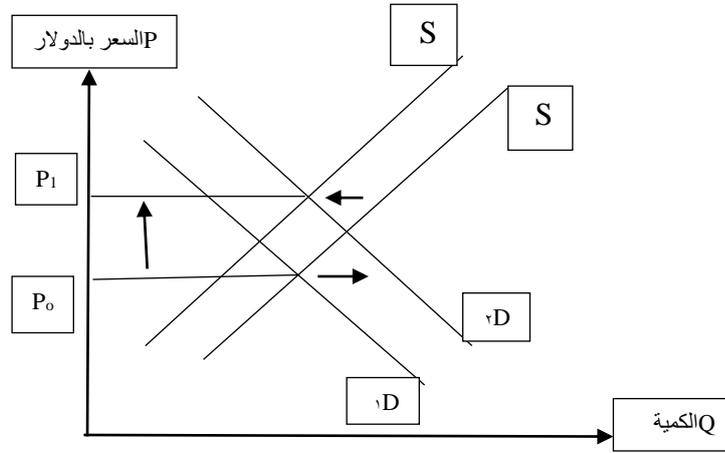
(ثالثاً) التمثيل البياني للعلاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي والنفط الخام:

إنخفاض قيمة الدولار يزيد الطلب على النفط، حيث يصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمشتريين في أوروبا والصين لأنه يحتاج إلى كمية أقل من العملة لشراء برميل نفط مقوم بالدولار، مما يزيد من سعره من جانب آخر ويخفض من إنتاجه من جانب آخر، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط. أما ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى أدت إلى تراجع الطلب على النفط في الأسواق العالمية، فالدولار شهد ارتفاعاً مقابل اليورو بنسبة 10%، وسجل متوسط قدر بـ 1.31 في سنة 2014 مقارنة بمتوسط 1.461 في سنة 2013، وارتفع مقابل الين الياباني بنسبة 8,٥%، كما سجل 97.9 متوسط في سنة 2014 مقابل 105.9% خلال سنة 2013، فبعد ارتفاع قيمة الدولار نلاحظ انخفاض أسعار البترول والسبب الرئيسي مصادر الطاقة البديلة التي

١٠٣ - راجع: د. نصير أحمد، اختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار الصرف، مرجع سابق، ص ١١ وما بعدها.

أُتيحت للولايات المتحدة، حيث لم تعد تستورد الكميات كما كانت من قبل، مما ساهم في زيادة سعر صرف الدولار^(١٠٤).

ولفهم الطريقة التي يؤثر بها التغيير في قيمة الدولار على سعر النفط، انظر الشكل أدناه. نفترض أن المنحنى المسمى (D_1) يمثل الطلب على النفط من قبل مستوردي النفط والمنحنى المسمى (S_1) يمثل عرض النفط من قبل منتجي النفط، ومن ثم يكون السوق العالمي للنفط عند التوازن، عندما يكون سعر النفط (P_0) دولار للبرميل الواحد. فلنفترض الآن أن قيمة الدولار انخفضت، بالنسبة إلى عملات البلاد الأخرى المستوردة للنفط، وعملات البلاد الأخرى المصدرة للنفط. وعليه، إذا ظلت أسعار النفط دون تغيير فإن البلاد الأخرى المستوردة للنفط ستري أن سعر النفط من حيث عملاتها قد انخفض، ونتيجة لذلك سوف يزيد استهلاكها من النفط، لينتقل منحنى الطلب على النفط إلى اليمين، أي من الوضع (D_1) إلى الوضع (D_2) .



ويؤثر التغيير في قيمة الدولار أيضاً على المعروض من النفط، إذ أن هبوط قيمة الدولار ينخفض معها عائدات النفط بالنسبة للمصدرين للنفط، أي أن سعر النفط من حيث عملتهم قد انخفض، مما يؤدي إلى انكماش في كمية النفط؛ التي يتم توفيرها بسعر

١٠٤ - راجع: أ. مومني لمياء، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٩.

الدولار السائد، في الرسم البياني أعلاه، يظهر هذا بمثابة تحول إلى اليسار في منحنى العرض للنفط، أي ينتقل منحنى العرض من الوضع (S_1) إلى الوضع (S_2) ، ولإعادة التوازن بين الطلب والعرض سيزداد سعر البرميل من (P_0) إلى (P_1) ، وبالمقابل فإن الزيادات في قيمة الدولار ستؤدي إلى انخفاض في أسعار النفط مجدداً وهكذا^(١٥).

وفي ضوء ما سبق، نجد أن تأثيرات انخفاض سعر صرف الدولار مثلاً في المدى القصير يختلف جذرياً عن تأثيره في المدى الطويل؛ لأن كليهما ينتج عنه ارتفاع أسعار البترول، فإنخفاض عملة الدولار في المدى القصير يؤدي إلى زيادة المضاربات في بورصات البترول الآجلة، ويرفع بذلك الطلب على البترول، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعاره، ومن ثم يزيد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، والذي يؤثر على سعر الدولار بالإنخفاض.

أما بالنسبة للمدى الطويل، فإنه طالما يتم تسعير النفط بالدولار الأمريكي، فإن انخفاض سعر الدولار يخفض القيمة الشرائية لصادرات النفط، مما يؤدي إلى خفض الإستثمارات في مجال الإكتشاف والبحث، ومن ثم خفض الطاقة الإنتاجية، عما ستكون عليه لو كان سعر الدولار عالياً، ولما تنخفض الطاقة الإنتاجية، فإنه يتم زيادة الطلب على البترول كون أن سعره منخفض، ومن ثم تتراوح انخفاض الإنتاج وزيادة الطلب على البترول، يؤديان إلى زيادة أسعار البترول^(١٦).

ومن ثم نستنتج مما سبق وجود علاقة ديناميكية عكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار البترول، فالدولار أحد الدوافع القوية وراء تغيرات أسعار النفط هبوطاً وصعوداً، ففي حالة انخفاض سعر صرف الدولار يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، وفي حالة

١٥- راجع: د. بن العاربية حسين، وآخرين، تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين سعر صرف اليورو دولار وسعر النفط الخام، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٦ العدد ٣، ٢٠١٨، ص ٨١: ٨٢.

١٦- راجع: د. راتول محمد، آخر، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو وإنعكاساتها على تطورات سوق البترول، مرجع سابق، ص ٤٧٩.

ارتفاع سعر صرف الدولار نلاحظ اتجاه اسعار النفط نحو الإنخفاض^(١٠٧). ولا يمكن فصل هذه العلاقة لأن الحلول المتمثلة في تسعير النفط بغير الدولار أوتخفيض اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط غير ممكنة على الأقل في المدى القريب. وفي حالة انخفاض اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط، ستخضع علاقة الارتباط بين الدولار وأسعار النفط بشكل ملحوظ، ويرى بعض الخبراء أن اليورو سوف يؤثر على الدولار، ويحد من هيمنته على الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل، وذلك من خلال حركة التجارة الدولية، خاصة في مجال السلع الصناعية، لأن الاتحاد الأوربي يحتل المركز الأول في تجارة هذه النوعية من السلع على مستوى العالم. أما بالنسبة لحركة التجارة الدولية للمواد الخام كالنفط والمعادن والكتان والقطن وغيرها من المواد الخام، فمن المتوقع أن يظل الدولار هو المسيطر عليها، بسبب أن معظم هذه المواد يتم تسعيرها بالدولار بشكل أساسي، كما أن تقويم الطلب والعرض العالميين عليها يتم بالدولار، ومما يدعم موقف الدولار في تجارة هذه النوعية من السلع، سيطرة الشركات الأمريكية دولياً على معظم استثمارات تجارة هذه المنتجات في السوق العالمي، وخاصة المرتبطة منها بالنفط^(١٠٨).

(رابعاً) استثناءات العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وسعر النفط:

نظرياً توجد علاقة عكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار^(١٠٩)، وهنا يثار التساؤل عما إذا كانت العلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار أمر مسلم به بصفة مطلقة أم لا؟ في الواقع لا يمكننا التسليم مطلقاً بالعلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار، فقد تحدث استثناءات يتوافق فيها إنخفاض الدولار مع

١٠٧ - راجع: د. معزور لقمان، نمذجة العلاقة بين أسعار النفط الدولية وأسعار صرف العولت الارتكازية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، جامعة سكيكدة الجزائر، المجلد ٨ العدد ١٦، ٢٠١٤، ص ٩٥ وما بعدها.
١٠٨ - راجع: أ. العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، مرجع سابق، ص ١٣.
١٠٩ - راجع: أ. مومني لمياء، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٨.

إنخفاض أسعار النفط، كما قد يحدث إرتفاع الدولار مع ارتفاع اسعار النفط^(١٠). ويحدث هذا عندما تتضافر مجموعة من العوامل تؤثر في آلية العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط.

العامل الأول: توافق انخفاض سعر صرف الدولار مع انخفاض أسعار النفط، حدث ذلك بسبب حرب الخليج، حيث ارتفع متوسط أسعار النفط إلى ٣٥ دولاراً سنة ١٩٨١ ثم إلى ٣٧ دولاراً سنة ١٩٨١ وكانت هذه هي أعلى قيمة يصل إليها برميل النفط حتى ذلك التاريخ، لكن في السنوات الموالية انخفضت أسعار النفط بصورة كبيرة، والسبب في ذلك كان سوء إدارة أوبك للسوق، وطمع وجشع الدول الأعضاء التي عملت المستحيل لإبقاء أسعار النفط عالية، لكن بقاء أسعار النفط عالية هو ما تسبب في تدمير الطلب على النفط واتجاه العالم نحو ترشيد الطاقة واستخدام البدائل. كما أسهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك، وبخاصة بحر الشمال الذي كان قاصمة ظهر الأوبك، حيث انخفضت الأسعار إلى ٢٨ دولاراً سنة ١٩٨٤ ثم إلى ٢٦ دولاراً سنة ١٩٨٥ قبل أن تنهار في عام ١٩٨٦ وتصل إلى ١٤ دولاراً، ففي هذا الوقت اجتمعت الدول الصناعية الخمس وقررت تخفيض قيمة الدولار للخروج من حالة الركود الاقتصادي نتيجة تبني الولايات المتحدة سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم.

العامل الثاني: توافق ارتفاع سعر صرف الدولار مع ارتفاع أسعار النفط، وقد حدث ذلك عام ٢٠٠١ عندما سجل الدولار على ارتفاع له مقابل عملات الدول الصناعية الكبرى، وبخاصة أمام اليورو حيث لم يمنع ذلك من ارتفاع أسعار النفط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ نتيجة المضاربة والخوف من انقطاع الإمدادات النفطية رغم أن هذا التوافق كان لفترة قصيرة، إلا أن أسعار النفط والدولار سجلت ارتفاعاً مشتركاً^(١١).

١١٠ - راجع: د. راتول محمد، آخر، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو وإنعكاساتها على تطورات سوق البترول، مرجع سابق، ص ٤٧٩.
١١١ - راجع: د. إحسان بوبريمة، تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبترول دولار، مرجع سابق، ص ١٥:١٦.

خلاصة القول إنه يوجد علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر صرف الدولار، وأنه لفك ارتباط علاقة البترودولار بين الدولار وأسعار النفط، يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع، أحدهما تسعير النفط بغير الدولار إن لم يكن هذا ممكناً فإن انخفاض اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ^(١١).
الخاتمة:

في خاتمة هذا الدراسة، فأن الباحث سيعرض لملاحظتها، ثم أهم نتائجها وتوصيات، كما يلي:

(أولاً) ملخص الدراسة:

عرض الباحث لهذا الدراسة، وموضوعها العلاقة المتبادلة بين أسعار الصرف وأسعار النفط الخام في ثلاثة مباحث متتالية، (الأول) سياسات أسعار الصرف، وقد عرض الباحث في هذا المبحث مفهوم أسعار الصرف، أسواق أسعار الصرف، نظم أسعار الصرف، وذلك في ثلاث مطالب متتالية. (الثاني) سياسات أسعار النفط، وقد عرض الباحث في هذا المبحث، مفهوم النفط الخام، أسواق النفط العالمية، أسعار النفط العالمية، وذلك في ثلاث مطالب متتالية. (الثالث) العلاقة بين أسعار الصرف واسعار النفط الخام، وذلك طبقاً لما سبق بيانه.

(ثانياً) أهم النتائج:

- يعتبر سعر الصرف الوسيلة التي تربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، باعتبارها الأداة التي تستخدم في تسوية وسداد المدفوعات الدولية من المقيمين لغير المقيمين حال القيام بعمليات الإستيراد والتصدير، كما يمثل حلقة الربط بين تكلفة الإنتاج والمنتجين، والأستهلاك والمستهلكين.

- يلعب سوق الصرف الأجنبي دوراً حيوياً في تعزيز اقتصاد الدولة، حيث تكمن الوظيفة الأساسية لسوق الصرف الأجنبي في تحويل القوة الشرائية من عملة إلى عملة

١١٢ - راجع: د. نبيل مهدي الجنائني، د. كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك، كلية الاداره والاقتصاد جامعة القادسية العراق، بدون تاريخ، ص ٧.

أخرى، وتقديم أئتمان قصير الأجل لتمويل التجارة الدولية، وتسوية المدفوعات الدولية، الناجمة عن المبادلات الدولية من سلع وخدمات، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف أشكالها، كالقروض والاستثمارات.

- تطورت أنظمة سعر الصرف تطوراً كبيراً في القرن الماضي، تلك التطورات تمثلت بشكل خاص في حصر تغيرات سعر صرف العملة ضمن مجال مغلق من جانب ومفتوح من الجانب الآخر حسب المنهج المتبع، إما الثبات المطلق أو المرونة اللانهائية أو الوسط بين الثبات والمرونة.

- ساعدت الظروف الدولية عقب الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة الأمريكية لتبوء مركز اقتصادي عالمي قوى، حيث انتهت الحرب بانتصارها، في حين خرج أعدائها مهزومين، وحلفاؤها الأوربيين منهارين، وكنتيجة لذلك صار الدولار الأمريكي أقوى وأهم عملة في العالم بلا جدال. وبالتالي ظهر في العالم نظام جديد للصرف وهو: "قاعدة الدولار"، بدلا من "قاعدة الذهب"، ومن ثم ارتكز النظام النقدي الدولي على العملة الوطنية للولايات المتحدة.

- تعتبر أسواق النفط العالمية من أكثر الأسواق تقلباً وتغيراً، حيث يصعب رصدها واقتفاء أثرها، وذلك نظراً للاعتماد العالمي الشديد على وقود ناضب، يستخدم في كافة المجالات، بدءً بتشغيل سياراتنا وانتهاءً بتدفئة منازلنا. وتوصف السوق النفطية بأنها سوق احتكار القلة، باعتبار أنه يهيمن عليه عدد محدود من البائعين، وتوجد من بينها وحدات كبيرة تتمكن من التأثير في السوق النفطية.

- يتم تقويم وتحدد عقود النفط بالدولار الأمريكي في السوق العالمية، نظراً لكون الدولار الأمريكي العملة الإرتكازية الأولى في العالم، باعتباره أكثر العملات استعمالاً في تمويل التجارة والمدفوعات الدولية، بالإضافة إلى أنه عملة التدخل السريع للمحافظة على أسعار العملات الأخرى، لذا صار عملة الدفع والتحويل في تجارة النفط الدولية.

- توجد علاقة عكسية ما بين سعر صرف الدولار وأسعار البترول، فالدولار أحد الدوافع القوية وراء تغيرات أسعار النفط هبوطاً وصعوداً، ففي حالة ارتفاع سعر صرف

الدولار ينخفض سعر النفط الخام في الأسواق العالمية، وفي حالة انخفاض سعر صرف الدور الأمريكي يرتفع سعر النفط في الأسواق العالمية.
(ثالثاً) أهم التوصيات:

- يوصى الباحث بإعادة إحياء مشروع كينز الذي قدم لإجتماع بريتون وودز عام ١٩٤٥ والذي يطالب فيه بإنشاء عملة دولية موحدة تسمى "البانكور" تقضى على مشكلات ومخاطر سعر الصرف، بحيث يتم عقد اجتماعات دولية لمناقشة إصدار العملة الدولية الموحد تحت إشراف المؤسسات الدولية.

- يوصى الباحث بضرورة توافق الدول المنتجة للبترول مع الدول المستهلكة له، وذلك للاتفاق حول آلية موحدة لتثبيت حجم الإنتاج والأسعار لمدد محددة متفق عليها ولتكن لمدة خمس أو عشر سنوات، وذلك حتى تستقر أحوال التجارة الدولية.

- يوصى الباحث بضرورة سعى العالم العربي، لإصدار عملة عربية موحدة، خاصة وأنه كان هناك محاولة سابقة لذلك بدول مجلس التعاون الخليجي لإصدار عملة موحدة، وتستخدم هذه العملة في تعاملات العالم العربي مع العالم الخارج وتسعير الموارد والثروات العربية وعلى رأسها النفط.

- يوصى الباحث بضرورة فك الارتباط بين الدولار الأمريكي والبترول، بتبنى سياسة تسعيرية عادلة قائمة على السعر الحقيقي لبرميل النفط، وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في العملات الرئيسية في العالم وعلى رأسها الدولار واليورو والين واليوان وأحتى سلة من العملات الموحدة، وذلك بهدف المحافظة على القوة الشرائية لعائدات النفط للدول المصدرة له، ولتلافى الآثار غير المتوقعة لإنخفاض الدولار أمام العملات الأخرى.

مراجع البحث

(أولاً) الكتب المتخصصة:

- د. أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، جامعة المنصورة، مصر.
- د. أحمد السيد، محاضرات في الاقتصاد الدولي، المعهد العالي للعلوم التجارية بالعريش مصر، بدون تاريخ.
- د. أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الناشر الدار الجامعية الاسكندرية مصر، ١٩٩٠.
- د. حسن عبدالعزيز حسن، اقتصاديات التجارة الدولية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢.
- د. حسين العمر وآخرين، مبادئ التحليل الاقتصادي، الناشر مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٣٧ شارع النصر امتداد رمسيس أمام وزارة المالية القاهرة مصر، التاريخ بدون.
- د. خالد سعد زغلول، مبادئ الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق جامعة الكويت، ١٩٩٨.
- د. محمود يونس وآخرين، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الأسكندرية مصر، ٢٠٠٠.

(ثانياً) الرسائل العلمية:

- أ. العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.
- أ. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر، ٢٠١٣.

- أ. حمادى نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية فى الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦: ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بن على الشلف، الجزائر.

- د. حسين حسب الله علوان، تحليل وقياس العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف فى دول مختارة، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد العراق، ٢٠١٤.

- أ. مومني لمياء، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادى، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس الجزائر، 2019.

- أ. عبدالملك مبانى، الاقتصاد العالمى للمحروقات: النفط والغاز الطبيعى، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧/٢، ٢٠٠٨.

- أ. لمياء عبدالرحمن الحقبانى، أ. نشوى مصطفى محمد، بحث مشروع تخرج بكالوريوس فى الاقتصاد، قسم الاقتصاد كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، ٢٠١٥.

- موسى محجوبى، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادى، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدى مبراح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٧.

- د. محمد الطاهر مليودى، أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الأسهم فى الأسواق المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدى مبراح - ورقلة الجزائر، ٢٠١٧.

(ثالثاً) الدوريات العلمية:

- د. الأمين لباز، مسار سياسة سعر الصرف فى الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة الوادى الجزائر، العدد ١١، ٢٠١٦.

- د. العارية حسين، وآخرين، تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين سعر صرف اليورو دولار وسعر النفط الخام، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٦ العدد ٣، ٢٠١٨.

- د. أحمد مداني، قياس وتحليل العلاقة السببية بين سعر برميل النفط وسعر أونصة الذهب خلال الفترة من ٢٠٠٥: ٢٠١٦، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ٦ العدد ١، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة طاهري محمد، الجزائر، ٢٠٢٠.
- د. إحسان بوبريمة، تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبترو دولار، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف ١، الجزائر، ٢٠١٧.
- د. راتول محمد، أ. رقية سهلي، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو وإنعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد ١١، ٢٠١٦.
- د. زهير غراية، العلاقة المتبادلة بين أسعار النفط الخام وأسعار الذهب الدولي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥ سكيكدة، الجزائر، المجلد ١ العدد ١، ٢٠١٣.
- زياد عربية على، ارتفاع أسعار النفط الأسباب والتداعيات، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ١٣٤، ٢٠٠٨.
- د. سمية موري، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد ٢٢، العدد ٧١، ٢٠١٥.
- د. صابر يونس صالح، تجديد دور الذهب في نظام النقد الدولي، مجلة مصر المعاصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المجلد ١٠٤، العدد، ٢٠١٢.
- د. عبود عبدالمجيد، أثر تقلبات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائرى، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الجامعى عبدالحفيظ بالصوف ميلة، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر.

- أ. عبدالحق بوعتريس، أثر تغير سعر الصرف على السعار المحلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مختبر المغرب الكبير، جامعة قسنطينة الجزائر، ٢٠٠٥.
- أ. عياد هشام، المقاربة اللاحظية بين أسعار النفط، الذهب والدولار، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة العربي بن مهيدي الجزائر، المجلد ٦، ٢٠١٦.
- د. فاطمة الزهراء العجاج، أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاد المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوصوف ميلة، ٢٠١٩.
- د. مرمر سليمان ويصا، سياسات سعر الصرف مع الإشارة للاقتصاد المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد ٤، ٢٠١٥.
- د. معزور لقمان، نمذجة العلاقة بين أسعار النفط الدولية وأسعار صرف العولت الارتكازية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، جامعة سكيكدة الجزائر، المجلد ٨ العدد ١٦، ٢٠١٤.
- أ. مراد علة، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد ٤ العدد ١٣، ٢٠١٧.
- د. نصير أحمد، اختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من ١٩٧٠ : ٢٠١٤، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٥.
- أ. نبيل مهدي الجنابي، د. كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، بدون تاريخ.
- أ. نجم الدين محمد بابكر محمد، أنظمة سعر الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية والمالية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد ٨٥، ٢٠١٧.
- د. يحيى محمد أبوظالب، تعريف سعر الصرف وأنواعه، والعوامل المؤثرة فيه، النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية، المجلد ٢٩ العدد ١١٦، ٢٠١٩.

- د. يحيى محمد أبوطالب، تعريف سعر الصرف وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه،
مجلة المال والتجارة، نادى التجارة القاهرة، العدد ٦١١، ٢٠٢٠.
(رابعاً) المؤتمرات العلمية:

- د. أحمد محمد خليل البواب، إدارة المخاطر المالية وأزمة السيولة والتغير في
سعر الصرف، كلية التجارة جامعة عين شمس، المؤتمر السنوى الثامن لإدارة الأزمات
في القطاع الصناعى فى ظل المتغيرات البيئية المعاصرة، المجلد ١، ٢٠٠٣.
(خامساً) مواقع الإنترنت:

- قصى عبدالكريم إبراهيم، أهمية النفط فى الاقتصاد والتجارة الدولية: النفط
السورى نموذجاً، الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة دمشق سوريا ٢٠١٠،
www.alkottob.com

-http://www.newyorkfed.org/research/current_issues/ci14_4pdf

(سادساً) المراجع الأجنبية:

-Neetu Kaushik,, Raja Nag, Kamal P. Upadhyaya, Oil Price
and Real Exchange Rate: The Case of India, International Business
& Economics Research Journal – July/August 2014 Volume 13,
Number 4.

- Rahmdil Peer Bakhsh Bushra Khan, Interdependencies of
Stock Index, Oil Price, Gold Price and Exchange Rate: A Case
Study From Pakistan, International Journal of Experiential
Learning & Case Studies 4: 2 (December 2019) pp. 316-331.
dx.doi.org/10.22555/ijelcs.v4i2.2414

- Osman Peker and Sidre Gül Bige Göçekli, The Relationship
between Crude Oil Prices and Exchange Rate: the case of Turkey,
Adnan Menderes University, Department of Economics of Nazilli/
Aydin, Turkey, Research Gate.

- Jesus Crespo Cuaresma and Andreas Breitenfellner, Crude oil
prices and the euro-dollar exchange rate: A forecasting exercise,
Working Papers in Economics and Statistics, No. 2008-08,
University of Innsbruck, Department of Public Finance, This
Version is available at: <http://hdl.handle.net/10419/71923>.

- Kazeem Abimbola Sanusi, Oil prices asymmetric and exchange rate volatility: Case of oil-exporting emerging countries, Journal of International Studies, 13(4), 101-109. doi:10.14254/2071-8330.2020/13-4/7, Department of Economics, University of Johannesburg, South Africa